الأمم المتحدة S/PV.4942

مجلس الأمن
السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٩٤٢**
الثلاثاء، ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد بلوغر	(ألمانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	اسبانيا	السيد مننديس
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد آدشي
	الجزائر	السيد با علي
	رومانيا	السيد موتوك
	شيلي	السيد مكييرا
	الصين	السيد جانغ يشان
	فرنسا	السيد دوكلو
	الفلبين	السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد طومسن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-30810 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي ألبانيا وأيرلندا وصربيا والجبل الأسود واليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغلت السيدة نينسيتش (صربيا والجبل الأسود) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جان- ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد غينو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد جان - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام. أعطي الكلمة الآن للسيد غينو.

السيد غينو (تكلم بالفرنسية): سأركز في إحاطتي الإعلامية إلى المجلس صباح هذا اليوم على العنف الذي اجتاح كوسوفو بشكل واسع النطاق في آذار/مارس الماضي، وعلى الاستجابات لذلك العنف وما تنطوي عليه تلك الأحداث من آثار.

وكما يعلم المجلس، يبدو أن العنف جاء نتيجة مباشرة لسلسلة من الأحداث التي وقعت خلال الأيام السابقة على الاشتباكات التي زادت من حدة التوتر بين طائفتي ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو. وبصفة خاصة، فإن قتل شاب من صرب كوسوفو في ١٥ آذار/مارس في قرية كاغلافيتشا القريبة من بريشتينا، ووفاة طفلين من ألبان كوسوفو غرقا في نهر إيبار يوم ١٦ آذار/مارس - لم يعثر بعد على جثة طفل ألباني ثالث يعتقد أنه مات غرقا كذلك وإن لم تتضح ملابسات ذلك الحادث بعد - كان محفزا على أعمال العنف التي أعقبت ذلك. وقد أسهمت التغطية الإعلامية الملتهبة للحادثين والمتحيزة في كثير من الأحيان في زيادة حدة التوترات.

كما أن المظاهرات التي تلت الأحداث التي أشرت إليها للتو، وإن بدت عفوية في البداية، سرعان ما استغلتها بعض العناصر المنظمة التي تسعى إلى إخراج صرب كوسوفو منها وتهديد التواجد الدولي فيها. والنتائج التي تمخض عنها هذان اليومان من العنف في كوسوفو غنية عن البيان: فقد قتل ١٩ شخصا وجُرِح ٩٥٤ مدنيا إبان المصادمات وأعمال

الشغب التي شهدتها كوسوفو؛ كما أصيب ٦٥ شرطيا من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، و٥٨ شرطيا من شرطة كوسوفو و ٦١ من أفراد قوة كوسوفو؛ كما أن حوالي ٧٣٠ مترلا، تخص كلها تقريبا الأقليات في كوسوفو – الصرب بالدرجة الأولى– قد احترقت أو أصيبت بتلفيات؛ وهناك أكثر من ١٥٠ مركبة، منها ١٠٠ مركبة تابعة لبعثة الأمم المتحدة، دمرت أو أصيبت بتلفيات شديدة؛ بل إن قوة كوسوفو ذاتها دُمِّر لها ناقلة جند مدرعة وثلاث مركبات أخرى.

والحالة في شتى أنحاء كوسوفو هادئة حاليا، وإن ظل يشوبها التوتر. ولا يزال احتمال وقوع مزيد من أحداث العنف هناك قائما، كما تقع بعض الهجمات المتقطعة، بما في ذلك الاعتداءات على موظفين دوليين وعلى تواجد شرطة كوسوفو. ووقع أسوأ تلك الأحداث يوم ٢٣ آذار/مارس، حيث قُتِل أحد أفراد شرطة البعثة من الغانيين وزميل ألباني من شرطة كوسوفو عندما أطلقت مجموعة من ألبان كوسوفو الذين كانوا يرتدون الملابس الرسمية النار على سيارتهما التابعة للشرطة أثناء قيامها بأعمال الدورية. وفي أعقاب ذلك الهجوم، احتجزت بعثة الأمم المتحدة سبعة أفراد. وفي هجوم آخر، وقع في ميتروفيتشا في ٢٤ آذار/مارس، ألقى أحد صرب كوسوفو قنبلة يدوية على نقطة تفتيش تابعة لقوة كوسوفو أصابت جنديين من جنود القوة بإصابات طفيفة. وفي وقت لاحق، ألقى آخرون من صرب كوسوفو القبض على ذلك الشخص وقاموا بتسليمه إلى شرطة البعثة.

(تكلم بالانكليزية)

إن الاعتداءات التي قادها المتطرفون من ألبان كوسوفو ضد صرب كوسوفو وطائفتي الروما وأشكالي كانت بمثابة حملة منظمة وواسعة النطاق وذات هدف محدد. وقد وقعت اعتداءات على صرب كوسوفو في مختلف أنحاء كوسوفو. وفي مدن كبيرة، مثل بريشتينا وغينيلاني، وأيضا في قرى صغيرة، مثل بيلو بولي في منطقة بيتش، حيث عادت مؤخرا مجموعات من صرب كوسوفو وخططت لإعادة بناء حياتها في كوسوفو. وهُدِّمت ممتلكات ودُمرت مرافق عامة مثل المدارس والعيادات الطبية، وحوصرت بعض الطوائف وهُددت حيث أُجبر بعض السكان على مغادرة بيوتهم. وتم إخلاء قرى بأكملها من سكانها، وأحرقت منازلهم تماما عقب مغادرتهم. وعلى سبيل المثال، في فوسيترن، التي تقع في منطقة ميتروفيتشا الجنوبية، أحرق بالكامل حي أشكالي، الذي شهد بدء عملية العائدين إلى كوسوفو رسميا، مما أدى إلى تشريد نحو ٣٠٠ شخص ممن عادوا إلى كوسوفو خلال العامين الماضيين. وبالمثل، دُمرت تماما قرية سفنياري التابعة لصرب كوسوفو، والواقعة في منطقة ميتروفيتشا الجنوبية أيضا.

ومما يبعث على القلق والانزعاج الشديدين، أن الغوغاء قاموا بنهب وإحراق وإتلاف أو تدمير ٣٦ من الكنائس الأرثوذكسية الصربية والأديرة وغير ذلك من المواقع الدينية والثقافية الأخرى.

وكان من بين هذه المواقع، ٣٠ كنيسة أرثوذكسية، وديران أرثوذكسيان، والمقر الأسقفي لإقامة الأسقف الأرثوذكسي الصربي، ومدرسة لاهوتية أرثوذكسية، وجبانة صربية أرثوذكسية. وأماكن العبادة التي هوجمت موجودة منذ وقت طويل يرجع إلى القرن الرابع عشر. وقد أدرجت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) اثنين منهما على أنهما موقعان رئيسيان لهما أهمية عالمية، ومكانا ثالثا على أنه موقع ذو أهمية إقليمية.

ولهذا لم تكن هذه الهجمات موجهة ضد أماكن العبادة فحسب، وإنما أيضا ضد التراث الثقافي لكوسوفو

وذاكرتها الجماعية المشتركة التي تمثل فيها الكنيسة الأرثوذكسية الصربية جزءا هاما – كما يمكننا أن نلمس من المعرض الموجود حاليا في المتحف المتروبولي للفن. ولقد كان ذلك هجوما على تراثنا الجماعي، وظل كثير من هذه المواقع قائما دون أن يلحق به أي ضرر طيلة قرون وعبر صراعات شتى. وتعكف بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو حاليا على إنشاء أفرقة للتقييم يترأسها خبراء دوليون في التراث تعينهم اليونسكو ومجلس أوروبا. وتضم هذه الأفرقة خبراء من الصرب الأرثوذكسيين ومسؤولين من وزارة الثقافة في مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة. ومما يؤسف له بالمثل قيام المتطرفين الصرب بحرق المساجد على سبيل الانتقام في بلغراد وأماكن أخرى في صربيا.

وقد أدى العنف، على نحو تام، إلى عكس اتجاه عملية العودة التي كانت قد أبدت قبل الأحداث الأخيرة دلائل على حدوث تقدم محدود ولكنه مشجع. ويبلغ مجموع عدد الذين شردوا نتيجة لموجة العنف هذه ٤ ١٠٠ شخص، وهو عدد يفوق مجموع عدد العائدين في عام ٢٠٠٣. إن بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو تصدت للأزمة، وقامت بالاشتراك مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين باتخاذ إجراءات لكفالة التوزيع العاجل للمساعدة الإنسانية وتحقيق الاستقرار تدريجيا في أحوال المشردين. واضطلع الفريق القطري للأمم المتحدة بدور قيادي في إدارة وتنسيق الرد الإنساني على الأزمة الحالية. وتولى الأولوية الآن لمساعدة المستعدين منهم للعودة.

وكان الرد الأولي لقيادة المؤسسات المؤقتة في كوسوفو غامضا. ففي حين أنه يجدر الثناء برئيس الوزراء ريكسبي، شخصيا، لما بدر منه من أقوال وصدر عنه من أعمال على الصعيد العلني ونداءاته لوضع حد لأعمال العنف، أصدرت حكومة كوسوفو بيانا ركز على غرق أطفال ألبانيين كوسوفيين وافترض أن هذا كان نتيجة لعمل قام به الصرب ونتيجة للكراهية بين مختلف الأعراق. وكما ذُكر من قبل، لم يكن لهذا الزعم ما يبرره في ذلك الحين، وليس له ما يبرره حتى الآن. وقام آخرون في مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، بمن فيهم وزراء في الحكومة ورؤساء في مجلس البلديات، بالتغاضي عن العنف أو تبريره في بادئ الأمر. وركز بيان صدر عن مجلس البلديات على الهياكل الموازية بدلا من التركيز على أحداث العنف الجارية. وأما فيما يتعلق بالأطراف الفاعلة غير الحكومية، فلم يتخذ المجتمع المدني الألباني الكوسوفي عامة موقفا مسؤولا ضد العنف العرقي. علاوة على ذلك، كانت ثمة أنباء عن حالات قام فيها أعضاء من مجموعات من قدامى جيش تحرير كوسوفو بالاشتراك في أعمال العنف.

ولم تدرك قيادة مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة أن محاولة تبرير العنف لا يمكن قبولها إلا بعد ما أبداه المجتمع الدولي من رد فعل وضغط قويين. وعلى الرغم من أن ممثلي مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة تحركوا بالفعل لإدانة العنف، إلا أن بياناتهم بوجه عام لم تدن صراحة الهجمات على الطائفة الصربية الكوسوفية. وقام ممثلو الأحزاب الألبانية الكوسوفية الرئيسية الثلاثة، بالاشتراك مع ممثلي الطوائف التركية والبوسنية والمصرية والاشكالية، بتوقيع رسالة مفتوحة موجهة إلى شعب كوسوفو، أدانوا فيها أعمال العنف ودعوا إلى الاحترام المتبادل بين جميع طوائف كوسوفو. وخصصت مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة أيضا أموالا ودعما سوقيا لجهود إعادة التعمير، بما في ذلك إعادة بناء المباني والآثار الدينية التي دمرت أو أصيبت بأضرار.

وتجدر الإشارة إلى أن السلطات في بلغراد اضطلعت في أثناء أعمال العنف وبعدها مباشرة بدور بناء في الجهود الجماعية لقمع العنف والقضاء على أي رد فعل متطرف. ونقدر، بصفة خاصة، إعراب بلغراد عن أسفها لحرق المساجد ووعدها بإعادة بنائها.

إن الخطوات التي اتخذها قادة مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة جديرة بالثناء وضرورية، وينبغي دعمها على الرغم من إنها جاءت متأخرة وتحت ضغط خارجي، ولكنها ليست كافية. وما تقوم إليه الحاجة بوضوح هو أن يحدد قادة كوسوفو أولئك المسؤولين – على الصعيدين المحلي والمركزي على حد سواء – الذين يحتمل أنهم قدموا دعما نشطا أو سلبيا للمتطرفين والذين يحتمل أنهم استغلوا هذه الأحداث لزيادة تشجيع التعصب في كوسوفو. ويجب ألا يترك قادة كوسوفو أي شك في التزامهم الخالص التام بمواجهة التطرف والمواقف المتطرفة والتصدي لها، بما في ذلك ما يوجد منها داخل صفوفهم، وإلقاء المسؤولية على أولئك السياسيين واتخاذ إجراءات تأديبية ضد الموظفين المدنيين الذين يحتمل أن يكونوا قد قاموا بإثارة أعمال العنف أو الاشتراك فيها.

وفي أثناء تطور الأحداث، تحرك السيد هولكيري، ممثل الأمين العام، فورا على عدة جبهات في جهد لوقف انتشار العنف. وقام على الصعيد السياسي، وبالتنسيق الوثيق مع قائد قوة كوسوفو، بعقد اجتماع مع قادة كوسوفو وطلب إليهم، كخطوة أولى، أن يعلنوا عن الوقف الفوري لأعمال العنف. وتعزيزا لهذه الرسالة على الصعيد العام، أدلى السيد هولكيري بعدد من البيانات في وسائط الإعلام الكوسوفية والدولية، طالب فيها بالتزام الهدوء. وأُجريت طوال الأزمة مشاورات مع شركاء بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو ومع مكاتب الاتصال التابعة للدول الأعضاء الموجودة هناك. وعلى الجبهة العملية، أنشأت البعثة وقوة كوسوفو فريقا من كبار المسؤولين معنيا بالأزمة لتنسيق الأعمال السياسية والأمنية المتخذة ردا على الأزمة، ركز على إعادة إيجاد بيئة تسودها السلامة والأمن، وبدأ فورا في بذل جهود لإلقاء القبض على الضالعين في أعمال العنف والتحقيق معهم، وضمان العودة السريعة إلى الاستقرار والأحوال الطبيعية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة كيما أشكر منظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي على السرعة والتصميم اللذين ردت بهما على الأزمة وعلى القوات الإضافية التي تم توفيرها بعد فترة قصيرة كجزء من الجهود الجماعية الرامية إلى استعادة ظروف السلامة والأمن لسكان كوسوفو وللوجود الدولي هناك. وأرحب أيضا بعزم منظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي على الإبقاء على القوات الإضافية في كوسوفو.

ولقد بدأت البعثة بإجراء تحقيق فيما يتعلق بأعمال العنف ومدى تنظيمها. وتنهض فرقة عمل، وهي غرفة أحداث، بتنسيق جهود التحقيق، وتعمل هذه الفرقة في تنسيق وثيق مع الشعبة الجنائية لإدارة العدل التابعة للبعثة. وأسفرت التحقيقات حتى الآن عن إلقاء القبض على ١٨٣ شخصا فيما يتصل بأعمال العنف. ويُعنى المدعون العامون الدوليون حاليا باثنتين وأربعين حالة بينما يعنى القضاء المحلي بتسعين حالة إضافية. لكنه يتضح، نظرا لأعمال العنف، أنه سيلزم توفير جهاز إضافي للتحقيق كيما يتسنى لسلطات إنفاذ القانون أن تتابع هذه التحقيقات على نحو واف ونشط وفعال. وتحقيقا لهذه الغاية، طلبت البعثة توفير ١٠٠ آخرين من محققي الشرطة. وأغتنم هذه الفرصة كي أحث الدول الأعضاء التي تم الاتصال بها فيما يتعلق بهذا الطلب على أن ترد عليه بسرعة وإيجابية، وكي أشكر الدول الأعضاء التي قامت بذلك فعلا.

وعلى الرغم أنه من السابق للأوان إجراء تقييم شامل لدور دائرة شرطة كوسوفو، تجدر الإشارة إلى أن العديد من أفراد الشرطة قاموا بواجباتهم بشجاعة وباقتدار فني في ظل أحوال بالغة الصعوبة. وفي الوقت الذي تجدر الإشادة بأداء أولئك الأفراد، ثمة تقارير أيضا بأن عددا من الأفراد لم يتخذوا أي إجراء لمنع أعمال العنف، بل والأسوأ من ذلك، أنه من المحتمل أن يكونوا قد شاركوا في هذه الأعمال. وسيجري التحقيق بدقة في هذه التقارير واتخاذ

التدابير اللازمة ضد أي أفراد من الشرطة لم يتصرفوا وفقا للمعايير الفنية المطلوبة.

ولقد أوضحت وحشية هذه الأحداث واتساع نطاقها لنا جميعا أن كوسوفو مازال يتعين عليها أن تقطع شوطا طويلا على الطريق إلى التعدد العرقي. وتمثل أعمال العنف هذه نكسة كبيرة فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار والأحوال الطبيعية في البيئة الأمنية والسياسية في كوسوفو، وبالجهود التي تبذلها البعثة والمجتمع الدولي في كوسوفو لمواصلة تعزيز المصالحة.

ودللت الأحداث أيضا على الحاجة إلى تحلي زعامة وشعب كوسوفو بالتزام حقيقي، لا بالأقوال فحسب وإنما بالأفعال أيضا، بمعايير مجتمع ديمقراطي ومتسامح بحق.

المطلوب الآن إعادة عملية تنفيذ المعايير إلى مسارها الصحيح. وقد أعلن السيد هولكيري، مع رئيس الوزراء رجب، بدء تطبيق خطة تنفيذ معايير كوسوفو لتحريك العملية إلى الأمام ومنع فقدان الزخم. وتتضمن الخطة أعمالا رئيسية ذات أولوية في مجالات عمليات العودة وحرية التنقل كرد فعل على أحداث العنف التي وقعت في آذار/مارس. وقد يكون من الضروري إعادة النظر في الخطة وتنقيحها مع التشديد بقدر أكبر على الأمن ومسائل سيادة القانون وحقوق الأقليات والحماية وعمليات العودة وعلى اللامركزية، في أعقاب العنف الذي حدث.

ويجب على أولئك الذين يحاولون تقويض التقدم في كوسوفو من خلال العنف معرفة أن العنف لن يُكافأ وأن المجتمع الدولي ما زال مصمما وملتزما بدفع كوسوفو نحو الأمام. وفي هذا الشأن، فإن من الضروري استئناف الحوار، المتوقف حاليا، بين برشتينا وبلغراد بأقرب وقت ممكن.

إن الخطوات جارية داخل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لاستخلاص العبر مما حدث واتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة. وقد تم تشكيل هيئة لاستعراض إدارة الأزمة لتقييم رد فعل بعثة الإدارة المؤقتة. وتشترك بعثة الإدارة المؤقتة في كوسوفو أيضا في الجهود المبذولة على كل المستويات لإنشاء قاعدة من الثقة لصرب كوسوفو وتعزيز المصالحة بين طوائف كوسوفو. ومن الواضح أن هذا التحدي صعب للغاية ولا يمكن تنفيذه بدون التزام كامل من قادة ومؤسسات كوسوفو.

أظهرت لنا الأحداث أن تصميم المجتمع الدولي على ضمان تقدم كوسوفو على طريق التعايش والمصالحة بين الطوائف هو أمر، في حد ذاته، غير كاف. المطلوب الآن هو عمل ملموس على يد قادة كوسوفو وشعبها للتصدي للأسباب الجذرية للعنف المرتكب بدوافع عرقية الذي ما زال يعصف بكوسوفو، ولتنفيذ الإجراءات التي تكفل عدم تكرار ذلك العنف. وبالإضافة إلى الإجراءات الفورية التي تتخذ حاليا للتصدي لنتائج أحداث العنف واتخاذ التدابير التصحيحية الضرورية، تقوم الحاجة إلى بذل جهد جماعي للتصدي لأسبابها.

يتحمل زعماء كوسوفو مسؤولية في هذا الشأن وسيحكم عليهم بكيفية اضطلاعهم بها. لذلك فهم مطالبون مجددا بممارسة روح الزعامة الحقة والحكم المسؤول، وتهميش أولئك الذين ساندوا العنف أو تغاضوا عنه ومحاسبتهم سياسيا. الرسالة المطلوب منهم نقلها إلى ممثلي كوسوفو وشعبها بسيطة وواضحة: لا مجال لمستقبل مسالم ومزدهر لكوسوفو دون احترام تنوع أهاليها، فالعنف لن يُكافأ.

السيد طومسن (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نحن ممتنون للسيد جان - ماري غينو لعرضه الفعال، الذي سيرى المجلس أنني اتفق معه في الجوهر.

وستدلي الرئاسة الأيرلندية للاتحاد الأوربي ببيان في وقت لاحق من هذا النقاش تؤيده المملكة المتحدة بصورة كاملة، ولكني أود أن أطرح بضع نقاط.

كما سمعنا، قبل قليل شهدنا أخطر اندلاع للعنف بين الطوائف في كوسوفو منذ ١٩٩٩. وهذا، كما ذكر لنا السيد غينو، يسيء إلى سمعة كوسوفو، ويظهر لنا أن شوطا طويلا يجب أن يقطع لنشر التسامح. وبعد الاستجابة الأولية للأزمة، يبين تحليل الحالة أن السبب الأكبر للمشاكل لا يكمن في التوتر فيما بين الطوائف فقط وإنما أيضا في علاقة المجتمع الدولي بكوسوفو.

من الواضح أننا يتعين علينا استخلاص العبر من أحداث ١٧ إلى ٢٠ آذار/مارس. ولا يجوز لنا أن نتنصل من طرح الأسئلة الصعبة على أنفسنا، أو من الاعتراف بأخطائنا. فالطريقة الوحيدة لمنع ذلك العنف من الوقوع مجددا أن يقوم المجتمع الدولي باستخلاص العبر بقوة وتصميم، وتحمل المسؤولية والتصرف على أساس التوصيات المقدمة. وعلى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أن تواصل بسرعة تحليلها للأوضاع وسبب اختلالها. ولكن علينا أن لا نتسارع في تكوين آراء أو الاندفاع في تغيير السياسة الأساسية لآلية استعراض المعايير التي أقرها هذا المجلس في كانون الأول/ديسمبر المنصرم.

مع أن العنف الذي وقع الشهر المنصرم كان، كما ذكر السيد غينو، نكسة كبيرة، فإن المملكة المتحدة تعتبر أن هدف المجتمع الدولي في بناء كوسوفو ديمقراطية متعددة الأعراق ما زال ممكن التحقيق. ونحن نهنئ قوة الأمن الدولية في كوسوفو وبعثة الإدارة المؤقتة على استعادة الهدوء، ونقدر لزعماء ألبان كوسوفو جهودهم في مجال تعزيز التسامح، خاصة في رسالتهم المفتوحة المؤرخة ٢ نيسان/ابريل. ونرحب بالتزاماتهم في إعادة بناء كوسوفو متعددة الأعراق، كما نتطلع إلى رؤية تلك الالتزامات مُنفَذة.

لقد أعاق العنف الحالي عملية المعايير وأثبت الحاجة إلى ضرورة انخراط المجتمع الدولي من جديد، ولكنه لم يقض على آفاقها. وفي معالجة القضايا الأساسية لتأمين تقدم حقيقي في كوسوفو، هناك عدة تحديات رئيسية تواجهها بعثة الإدارة المؤقتة وقوة الأمن الدولية في كوسوفو والمجتمع الدولي. ونحن نرى الحاجة إلى اتخاذ الخطوات التالية، من بين خطوات أخرى.

أولا، ضرورة كبح جماح العنف ودرئه. وعلى الشرطة التابعة لحلف شمال الأطلسي وبعثة الإدارة المؤقتة أن تضمن للطائفة الصربية الشعور بالأمان في العودة إلى ديارهم، وأن تنظر في اتخاذ التدابير اللازمة لضمان استمرار الأمن. والعنصر الرئيسي، يتمثل، في اعتقادنا، في ضرورة التصدي للمتطرفين بالروابط السياسية.

ثانيا، وكما ذكّرنا السيد غينو، نحن بحاجة إلى استراتيجية أفضل للإعلام العام بقيادة من الأمم المتحدة للترويج لآلية استعراض المعايير وللحد من الشائعات قبل أن تفلت من زمام السيطرة عليها. ونحن بحاجة للمساعدة في خلق وسائل إعلام مسؤولة. فلا يجوز السماح للمتطرفين بأن يعتقدوا بأن العنف سيجبر المجتمع الدولي على التصرف في اتجاه ما، أو سيفرض مناقشة مركز كوسوفو.

ثالثا، علينا أن نعيد طمأنة صرب كوسوفو بأن التقدم الذي أحرز منذ ١٩٩٩ لم يعكس اتجاهه. على المجتمع الدولي اتخاذ قرارات سريعة للمساعدة الإنسانية وإعادة بناء منازل الصرب الذين شردوا أو الذين هدمت منازلهم. وهذا هام لإعطاء الانطباع فيما إذا كان المجتمع الدولي ملتزما فعلا بتعددية الأعراف أم لا. وقد أعربت حكومة كوسوفو المحلية عن نيتها تمويل هذا العمل، وهذا أمر مرحب به. لكن على

الأمم المتحدة أن تحرص على ضمان وجود كلا الموردين المالي والبشري هناك وعلى التعجيل بالعملية.

في الوقت نفسه، لا بد من اتخاذ التدابير اللازمة لضمان أن خطة تنفيذ معايير كوسوفو، الصادرة في ٣١ آذار/مارس، ستعزز بحيث تحترم حقوق الأقليات ودورها في مستقبل كوسوفو ومؤسساتها. كما يجب علينا التفكير في إقامة حكومة محلية فعالة، تسند السلطات فعلا إلى المؤسسات المحلية مع إعطاء صرب كوسوفو قدرا أكبر في إدارة شؤونهم، وكذلك تصورا للمستقبل الذي يرغبون أن يكونوا جزءا منه.

الأمر الهام، باعتقاد المملكة المتحدة، هو إظهار التزامنا بمبدأ إسناد السلطات، الذي لا بد من الاتفاق عليه مع الأطراف في الميدان. ونحن بحاجة إلى التوجه بحذر نحو بلغراد. فلقد أسهمت تصريحاتهم في التوتر الأساسي داخل الطائفة الألبانية في كوسوفو، التي لا تزال تخشى عودة الجيش الصربي، رغم الوجود الدولي هناك. كذلك، وكما ذكّرنا السيد غينو، يجب استئناف الحوار بين بلغراد وبرشتينا في أقرب وقت ممكن.

وتحتاج بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو إلى بناء شراكات مع قادة مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة. ولابد أن يُجرى حوار بشأن الكيفية التي يمكن بها لهذه المؤسسات أن تكون أكثر فعالية وتستطيع العمل بشكل أفضل مع بعثة الأمم المتحدة. ونحن بحاجة أيضا إلى تعزيز المسؤولية المحلية مع عدم التنازل عن السلطات الممنوحة بموجب قرار المجلس ١٢٤٤ (١٩٩٩). ومن الواضح أن الزعماء المحليين بحاجة إلى تحمل المزيد من المسؤولية، مع كفالة ألا يعود العنف عليهم بفائدة.

وإذا أريد لكوسوفو أن تصبح ديمقراطية حقيقية، يحتاج زعماؤها إلى تعلم كيفية الحكم. وينبغي أن ننظر في إعطائهم دورا أكبر في مجالات مثل الطاقة والاقتصاد والعدالة. وفي المقابل، يحتاج الساسة الألبان إلى تأكيد مشاركتهم في العملية. ويجب على ألبان كوسوفو إدراك أن المزيد من العنف والاضطراب سيؤدي إلى انتكاس عملية الاستعراض. وستحتاج المؤسسات المؤقتة إلى إظهار تقدم كبير إذا أرادت الحصول على تقييم إيجابي في استعراض منتصف عام ٢٠٠٥. ونحن نعتقد بأن من مسؤولية جميع الأطراف في المنطقة، بما فيها مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة وبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، أن تعمل على تحقيق كوسوفو متعددة الأعراق. وتعتقد المملكة المتحدة بأنه لا يجوز السماح لأي طرف في كوسوفو أو المنطقة بالاستفادة أو بتعزيز جدول أعمال سياسي من خلال تدابير عنيفة.

كما أننا بحاجة إلى تناول الوضع الاقتصادي في كوسوفو. فلقد كانت أغلبية المتظاهرين من الشباب الذين تقل أعمارهم عن ٢٠ عاما. وتكلمت بعثتنا في برشتينا مع بعض الشبان الألبان الذين قالوا إن دافعهم الرئيسي للعنف هو أن لا مستقبل لهم في كوسوفو بسبب الافتقار إلى فرص العمل وبسبب الحالة الاقتصادية. وهذه القضايا، لا سيما المشكلات المستمرة حاليا مع الخصخصة، تحتاج إلى التصدي العاجل لها. وينبغي أيضا إشراك المؤسسات المالية الدولية إشراكا كاملا. وفي الوقت نفسه، تحتاج بعثة الأمم المتحدة إلى بناء الثقة. والتحرك السريع ضد الذين حددتهم فرقة العمل الدولية المعنية بالفساد من شأنه أن يرسل إشارات عزم قوية.

وينبغي أن نسأل أنفسنا: ما الذي نحتاج إلى فعله هنا في المجلس؟ ويعتقد وفد بلادي أنه كان ينبغي إصدار بيان رئاسي مبكر وكان ينبغي أن يقول إن خطة تنفيذ معايير كوسوفو هي خطوة إلى الأمام وكان ينبغي أن يدعو جميع

الأطراف إلى التنفيذ النشط للمعايير. وأي شيء أقل من ذلك يكون إخفاقا.

ختاما، نحن نعتقد أن إطار سياسة استعراض المعايير لا يزال أفضل نهج نحو بناء كوسوفو متعددة الأعراق وديمقراطية. وينبغي ألا نرد على العنف بالارتداد عن ذلك. ولن تفضي مناقشة سابقة لأوانها بشأن المركز إلا إلى مكافأة المتطرفين ويمكن أن تسبب تفاقم الأمور في المنطقة. ويثبت العنف الذي وقع مؤخرا مدى أهمية أن تعمل جميع الأطراف على تحقيق التنفيذ الحقيقي والدائم للمعايير، خاصة فيما يتعلق بسيادة القانون وحقوق الأقليات وما إلى ذلك. ومن ثم، نحن نرحب كثيرا بنشر خطة تنفيذ معايير كوسوفو. فهذه خطوة أساسية إلى الأمام.

السيد باعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد جان – ماري غينو على إحاطته الإعلامية الممتازة بشأن الحالة في كوسوفو.

لقد وصفت الإحاطة الإعلامية التي قدمها للتو المواجهة والعنف العرقيين الخطيرين اللذين هزا كوسوفو في آذار/مارس وعانى منهما أعضاء بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو أنفسهم. وكشفت عن الخطورة البالغة للحالة في بلد مسحوق لم يتمكن بعد من تجاوز آثار حرب خاضتها طائفتان بلا رحمة.

والجزائر، مع غيرها من أعضاء مجلس الأمن ، أدانت أعمال العنف هذه، وتصر على الحاجة إلى إظهار ضبط النفس والإحساس بالمسؤولية وملاحقة ومحاكمة المسؤولين عن تلك الفظائع والجرائم. ويجب على زعماء كوسوفو أن يستمدوا العبر من تدهور الحالة الذي حدث في آذار/مارس وأن يتخذوا التدابير اللازمة لمنع تكرار مثل هذا التدهور. والواقع أن التطورات الخطيرة التي حدثت في آذار/مارس تبرز الحاجة إلى الاستمرار في العملية السياسية المستمرة حاليا في كوسوفو وتعزيزها وإلى إطلاق خطة تنفيذ المعايير لكوسوفو.

إن الخطة، في هذا الصدد، خطوة في الطريق الصحيح، حتى وإن كان من المؤسف تعذر مشاركة جميع الطوائف في كوسوفو في صياغة مشروعها. إن ذلك الإنجاز تعزيز يأتي في الوقت المناسب لسياسة ''المعايير قبل المركز'' ويحيي عملية تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) التي ينبغي أن تفضي في نهاية المطاف إلى النظر في المسألة الأساسية المتمثلة في مركز كوسوفو في المستقبل.

ولما كانت خطة التنفيذ نتاج حوار وتعاون وثيق بين بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، فإنها تضع المبادئ التوجيهية والإجراءات التي يجب أن تشرع فيها كوسوفو ضمن إطار جدول زمني دقيق للوفاء بالمعايير الثمانية. وتحقيق هذه المعايير هو تحد كبير يتعين على الكوسوفيين أن يتغلبوا عليه بالتأكيد. إنه مسعى صعب ويتطلب تضحيات وجهودا مستدامة من جميع الكوسوفيين.

وبالمثل، يجب على المجتمع الدولي أن يساعد كوسوفو على تحقيق هذه الأهداف وأن يدعمها في هذه العملية. فلا غنى عن الجهود المشتركة والتضامن. وبناء كوسوفو مستقرة ومزدهرة وديمقراطية ومتسامحة ومتعددة الأعراق هو – ولا يمكن تكرار هذه النقطة بشكل كاف – مسؤوليتنا المشتركة.

وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلادي بحقيقة أن الخطة توزع بوضوح المسؤوليات عن تنفيذ المعايير وتحدد بوضوح المهام التي يجب أن تضطلع بها المؤسسات المؤقتة وبعثة الأمم المتحدة ضمن المواعيد النهائية المحددة. ونحن واثقون بأن التقدم المحرز في تحديد الأهداف الثمانية يهيئ لكوسوفو فرصا جديدة للنجاح السياسي. وفي الحقيقة، يجب على بعثة

الأمم المتحدة والمؤسسات المؤقتة أن تنفذ بالكامل المعايير الثمانية قبل المضي في التقييم الشامل للتقدم في منتصف عام ٢٠٠٥، التي هي مرحلة أساسية ستسمح بالبدء في النظر في مستقبل مركز كوسوفو.

وحتى ننفذ تلك المعايير بالكامل، ستحتاج كوسوفو كل الطاقة والدعم من شعبها، تماما مثلما يجب أن تهيأ لها الظروف اللازمة للأمن والهدوء. ولا يمكن تحقيق الرخاء والسلام والديمقراطية والتعايش بين المجموعات العرقية وتعدد الأعراق في كوسوفو بمقتضى مراسيم، فالصحيح أنها ستكون نتاج جهد متواصل وشاق للمصالحة بين جميع الطوائف. وهذا يعني بوضوح أنه يجب بناء الثقة تدريجيا، ويجب تجاوز آثار الماضي، ويجب وضع حد نهائي للمصادمات العرقية. وينبغي أن يكون هناك مكان للجميع في كوسوفو، ويجب أن يدرك الكوسوفيون أنه لا بديل لديهم سوى العيش معا في وئام.

لقد كانت أحداث آذار/مارس رسالة تذكير وحشية بالحاجة الملحة إلى العمل من أجل تكوين مجتمع متعدد الأعراق ومتسامح، وهو هدف يجب أن يظل الأولوية الرئيسية وأن تصبو إليه جميع الجهود. والحوار والثقة بين جميع الطوائف سيساعدان كوسوفو على تنفيذ المعايير وتسريع خطى العملية التي ستفضي إلى المركز النهائي.

وإذا نقصت تلك العناصر سيصعب ضمان المشاركة الكاملة لجميع الطوائف في المؤسسات، وفي إدارة الحياة السياسية، وفي تفكيك الهياكل الموازية في كوسوفو، تماما مثلما سيصعب توفير حرية الحركة للأفراد والعودة المستدامة، في أمن وكرامة، للمشردين. علاوة على ذلك، فإن مشاعر الريبة والصعوبات التي ووجهت في عملية المصالحة ستبقى عقبة لا بد من التغلب عليها من أجل السماح بتشجيع الحوار بين بلغراد وبرشتينا، وترسيخ حكم القانون، وحماية حقوق الملكية، وتقوية الأواصر بين جميع عناصر المجتمع الكوسوفي. ويقتضي الانتعاش الاقتصادي في كوسوفو أيضا تحقيق الاستقرار والهدوء لتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، ولإيجاد الوظائف ولتحسين الحالة الاجتماعية لأبناء كوسوفو. وعلاوة على ذلك، تتوقف تنمية اقتصاد كوسوفو على فتح الأسواق الإقليمية أمام منتجات المقاطعة.

وينبغي أن يدعم المجتمع الدولي سياسيا وماليا تنفيذ سياسة ”المعايير قبل المركز“ وبناء كوسوفو المزدهرة والديمقراطية والمتسامحة والمتعددة الأعراق.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أعلن تأييدي التام للبيان الذي سيدلي به بعد قليل السفير راين ممثل أيرلندا بالنيابة عن رئاسة الاتحاد الأوروبي.

كما أود أن أشكر وكيل الأمين العام غينو على إحاطته الإعلامية المفيدة بشأن أعمال العنف الخطيرة جدا وذات الدوافع العرقية التي وقعت في كوسوفو وبشأن انطلاق خطة تنفيذ المعايير لكوسوفو.

وقد شجبت رومانيا بأشد لهجة ممكنة ما حدث في كوسوفو في الأيام المفجعة للفترة من ١٧ إلى ٢٠ آذار/مارس. إن صور الأشخاص الذين طردوا من ديارهم وهوجموا وقتلوا، وأحرقت ديارهم المقدسة ودمرت، لمجرد أنهم ينتمون إلى أصل عرقي مختلف، لا تتفق مع التطلع المشروع إلى الازدهار ولا مع القيم العليا للديمقراطية والحرية لأبناء البلقان بأسرها، كما أنها بالتأكيد لا تنتمي إلى أوروبا في القرن الحادي والعشرين.

ومرة أخرى، نناشد جميع سكان كوسوفو وقادتهم السياسيين أن يبدأوا في تضميد الجراح وأن يفكروا في مستقبل لا يمكن فيه تصور وقوع أعمال العنف تلك.

وتود رومانيا أن تشيد بالرجال والنساء في قوة كوسوفو وبموظفي الأمم المتحدة لإنفاذ القانون والنظام على إخماد أعمال العنف، مما أدى إلى الحد من عواقبها الخطيرة بالفعل وإنهاء المسار الخطير الذي اتخذته أعمال العنف. ونرحب أيضا بالحكمة التي تصدت بها حكومة صربيا والجبل الأسود لتلك الحالة المؤلمة.

إننا نؤيد التدابير القوية التي اتخذها التواجد الدولي في كوسوفو لإعادة الاستقرار ولتعزيز الأمن ولحماية جميع الطوائف وحماية مواقعها الدينية والتاريخية والثقافية ولتقديم مرتكبي أعمال العنف المنظمة والموجهة للعدالة ولتوطيد سيادة القانون والنظام العام. وفي ضوء الدروس القيمة ولكنها محزنة التي استفدناها جميعا مؤخرا، نود أن تتابع تلك التدابير بشكل إضافي – بالترافق مع اتخاذ تدابير أخرى، بما في ذلك من خلال زيادة اختصاصات الحكومة المحلية، المسؤولة أمام المجتمعات المحلية – بغية التمكن من تحقيق الاستقرار الدائم في كوسوفو.

وفي ذلك الصدد، نناشد مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة أن تلزم أنفسها على نحو تام وغير مشروط بإنشاء كوسوفو الديمقراطية المتعددة الأعراق، وخاصة فيما يتعلق بحماية وتعزيز حقوق وحريات أعضاء جميع طوائف الأقلية.

وتلاحظ رومانيا مع التقدير أن خطة تنفيذ معايير كوسوفو قد أطلقت في نهاية المطاف في برشتينا في ٣١ آذار/مارس، تحت رعاية الممثل الخاص هاري هولكيري ورئيس الوزراء بيرم رجب. ونرى أن الخطة، بوصفها وثيقة عملية وتوجيهية، إذا نفذت حقا واستعرضت بشكل واف في ضوء الأحداث الأخيرة، يمكنها أن تزيد إلى أقصى حد التقدم الذي تحرزه كوسوفو في تحقيق المعايير.

وما زالت رومانيا تؤيد بشدة سياسية ”المعايير قبل المركز“ التي رسمت لكوسوفو تنفيذا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وفي هذه المرحلة، فإننا نرى أن المعايير تشكل السبيل السليم الوحيد لإنشاء كوسوفو المستقرة. وأكد المجتمع الدولي من جديد بشكل قوي التزامه بتلك السياسة.

وأود أن أشدد مرة أخرى على أن المعايير تشكل، بحد ذاتها بصورة لا تقبل الجدل، قيما لجميع سكان كوسوفو. وتؤمن رومانيا، كما يؤمن العديد من البلدان الأخرى في جنوب شرقي أوروبا، بأن سيادة القانون والتسامح والديمقراطية ليست مجرد فضائل مثالية وإنما شروط مسبقة لحياة مستقرة أفضل. ونود أن يشاركنا سكان كوسوفو في ذلك الإيمان وأن يسعوا إلى أخذ مكانهم في أوروبا.

وفيما يتعلق بتنفيذ المعايير، التي نلاحظ أنها بدأت قبل خمسة أعوام، فإننا نعتبر الأحداث الأخيرة تذكرة قوية بالحاجة الماسة إلى إحراز تقدم. وبطريقة مأسوية جدا، بينت أعمال العنف مدى ما ينتظر القيام به في كوسوفو لضمان أن يحظى كل الأشخاص الذين يعيشون هناك أو يرغبون في العودة تماما بنفس الحقوق والحريات والأمن.

وينبغي أن يركز الفحص الموضوعي الأخير للواقع بشكل إضافي جهود وتعاون جميع المعنيين. وننظر على نحو خاص إلى المؤسسات المؤقتة وقيادة كوسوفو السياسية، التي تقع عليها مسؤولية مباشرة ومؤكدة بشكل ديمقراطي عن جميع سكان كوسوفو.

وفي ذلك الصدد، نرحب بالرسالة المفتوحة المؤرخة ٢ نيسان/أبريل الموجهة من قادة كوسوفو التي يظهرون فيها التزاما وتفهما للتحديات المنتظرة في إعادة بناء العلاقات وإعادة بناء كوسوفو. ونتوقع منهم أن ينفذوا ذلك الالتزام بقوة وبطريقة مواتية خلال تنفيذ المعايير وباتخاذ خطوات

ذات أولوية بغية مساعدة كوسوفو على التعافي من أعمال العنف الأخيرة.

أخيرا وبالتأكيد ليس آخرا، أود أن أؤكد من جديد على تأييد رومانيا القوي لعمل الممثل الخاص للأمين العام، ولبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ولقوة كوسوفو بينما يستمرون في تنفيذ مهامهم التي تمثل تحديا في كوسوفو.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أشكر وكيل الأمين العام جان – ماري غينو على إحاطته الإعلامية القيمة بشأن الحالة الراهنة في كوسوفو.

تشكل كوسوفو العنصر الرئيسي لتحقيق السلام والاستقرار في البلقان. وتؤيد البرازيل عملية السلام والمصالحة التي تصورها القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وسياسة ''المعايير قبل المركز'' لكوسوفو.

وقد أدت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو أداء جيدا جدا على أرض الواقع. وبعد خمسة أعوام من العمل، ما فتئ وجود الأمم المتحدة يشكل أمرا أساسيا في مكافحة الجريمة والإرهاب والتطهير العرقي.

مع ذلك وقعت في الشهر الماضي أسوأ أعمال العنف في المنطقة منذ نهاية الصراع، مما أثبت أن التطرف والروح الانفصالية ما زالا حيين جدا وأن مناصريهما تواقون لاغتنام كل فرصة للمزيد من زعزعة الاستقرار. ولا بد من تقديم المسؤولين عن أعمال الشغب الفتاكة للعدالة.

وبالرغم من جهود حفظ السلام وجهود قوة الشرطة الدولية، لم يتسن تفادي تصعيد أعمال العنف، التي أسفرت عن إصابات كثيرة. وعلاوة على ذلك، في تطور يدعو إلى غاية الأسف، أصبح جنود قوة كوسوفو والشرطة المدنية لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أنفسهم ضحايا لأعمال العنف تلك. وبناء على ذلك، أصبح من الضروري نشر وحدات جديدة لحفظ السلام بغية منع وقوع المزيد من الإشتباكات. ونحن نرحب بنشر تلك القوات. فوجودها ساعد على إعادة الهدوء إلى كوسوفو، بالرغم من أنه ما زالت هناك تقارير عن وقوع أعمال النهب والاضطرابات.

وقد أعلن الممثل الخاص للأمين العام إنشاء جهاز لاستعراض استجابة بعثة الأمم المتحدة للأزمة الأخيرة. ونوافق على أن إجراء تقييم مستقل يمكن أن يؤدي إلى تقديم اقتراحات قيمة لتحسين فعالية عمل البعثة.

ونبقى مدركين لهشاشة الحالة على أرض الواقع. فالأحداث الوحشية كشفت نوايا لفرض حل لمسألة المركز من خلال أعمال العنف والتخويف. ولا بد أن يرد المجتمع الدولي بطريقة واضحة وقاطعة. وفي نهاية المطاف، شجب المجلس بالفعل أعمال العنف، وخاصة أعمال العنف ذات الدوافع العرقية. ولا يمكن أن يسمح للجماعات المسلحة التي تنفذ جدول الأعمال الخاص بها أن تعرض للخطر الالتزام القديم العهد للأمم المتحدة أو بعرقلة عملية المصالحة. وعلاوة على ذلك، فإن مهمتنا هي أن نتفادى تكرار فترات التطهير العرقي المخجلة التي وقعت في الماضي.

لا يمكن تحقيق هدف إنشاء كوسوفو مستقرة وديمقراطية ومتسامحة ومتعددة الأعراق إلا من خلال العمل المشترك. والحماية الكاملة لحقوق الإنسان أساسية لتحقيق السلام على أساس القانون الدولي. وإعادة بناء الثقة فيما بين الطوائف المختلفة تتوازى مع إعادة بناء الكنائس والمنازل التي دمرت.

وفي هذا الصدد، نرحب بخطة كوسوفو الشديدة التفصيل لتنفيذ المعايير، التي يجب أن تنفذ بالالتزام الصارم بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وتضع الخطة مبادئ توجيهية

وأهدافا قيمة في مجالات رئيسية من أجل إحلال السلام والاستقرار في كوسوفو، من قبيل بناء مؤسسات ديمقراطية وإجراء انتخابات مدارة محليا وإنفاذ حقوق الأقليات وحرية التنقل وتقوية الاقتصاد. وهي تعتبر إعادة بسط سيادة القانون أولوية أولى وهذا أمر أساسي في ضوء الأحداث الأخيرة. وفي هذا الصدد نعتبر بدء سريان اللوائح الجنائية الإجرائية المؤقتة والقانون الجنائي المؤقت لكوسوفو من التطورات الإيجابية.

وقد شددت البرازيل في مناسبات عديدة على أهمية تعاون جميع الأطراف المعنية – وقبل كل شيء التعاون بين السلطات في برشتينا وبلغراد. ويتطلب نجاح خطة تنفيذ المعايير، التي تشير إلى مجتمع متعدد الطوائف حقا في كوسوفو، حوارا ومشاركة من جميع الأفراد والجماعات، بما في ذلك جميع الأقليات. ويظل الالتزام القوي من جانب المؤسسات المؤقتة والانخراط في العملية السياسية واعتماد الإصلاحات الاقتصادية الأمل الوحيد في منع نشوب الصراع من جديد.

السيد باخا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): نشكر وكيل الأمين العام غينو على موافاتنا بالمعلومات عن الحالة في كوسوفو وعلى عرض خطة تنفيذ المعايير. والخطة تأتينا بعد أسابيع قليلة من تعرض كوسوفو لأسوأ أحداث عنف تندلع بين الطوائف منذ أن تدخل المجتمع الدولي لبسط سيادة القانون قبل خمس سنوات. وقد كانت ثكنات الكتيبة الفلبينية من ضمن المباني التي أضرمت النيران فيها وكذلك في ممتلكات أفرادها.

كوسوفو منطقة صراعات يمكن التوقع عقلانيا أن يكون العنف فيها عند أدنى حد، لأنها منطقة يحق لنا اعتبارها أنها تخضع لأحدث معايير تسوية الصراعات في هذا المبنى. ويرجع ذلك إلى وجود قوة الأمن الدولية في كوسوفو بما لها من قوة وهيبة. وتوجد أيضا قوة وهيبة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والأمم المتحدة. وتقع كوسوفو عمليا وقانونيا تحت حماية الأمم المتحدة وتحظى بدعم المجتمع الدولي. لكن تلك الاعتبارات لم تكن، فجأة، كافية لوقف العنف. ومع ذلك فإننا نشيد بالرد السريع للممثل الخاص للأمين العام واستعادته لحكم القانون، ونلاحظ مع الارتياح اتخاذ خطوات لمحاكمة مرتكبي أحداث العنف في الشهر المنصرم. وفي هذا الصدد نود أن نتحقق من التقارير القائلة بأن كوسوفو أصبحت مركزا للجريمة المنظمة في المنطقة وأنها يمكن أن تكون مركزا لعمليات ''القاعدة''.

وبموجب خطة تنفيذ المعايير نتوقع المضي قدما في إنشاء المؤسسات الديمقراطية. ومن الأهمية بمكان متابعة إجراء الانتخابات، بمشاركة جميع المجتمعات المحلية، قبل نهاية العام. ويجب أن يتزامن التحول السياسي مع الكفاح من أجل استعادة الأمن. ومن الحيوي إشراك أكبر عدد ممكن من أصحاب المصلحة في الخطة. ومن الأساسي أيضا وضع استراتيجية اتصالات فعالة لإظهار مزايا الالتزام بخطة تنفيذ المعايير للسكان.

ونواصل الاعتقاد بأن الحالة في كوسوفو هي في الأساس معضلة طائفية. فالألبان وأنصارهم لن يقبلوا بأقل من الاستقلال بينما الصرب ومؤيدوهم يريدون بكل تصميم أن يظلوا جزءا من صربيا، خشية من أن يظل الألبان راغبين عن تأييد حقوق الأقلية الصربية وخشية ألا يعترف الصرب بسلطة مؤسسات كوسوفو.

واعتقد أن التحدي الماثل أمام البعثة هو كيفية سد الفجوة، وكيفية بناء الثقة الضرورية لرأب الصدع بين الطائفتين. لقد درسنا تاريخ الحالة وتوصلنا إلى خطة للتعايش. وكنا نتعجب من مدى تعاون الأطراف الثلاثة الفاعلة – الألبان والصرب وبلغراد – في تنفيذ هذه الخطة

للتعايش. وأيضا، ما هو تقييم البعثة لمدى قبول الجماعات الطائفية – وليس الزعماء فحسب – لاستراتيجية ''المعايير قبل المركز''؟ إننا ندرك أن إثارة موضوع المركز قد تدفع بجميع الأطراف إلى التطرف، ولكن من الصعوبة بمكان أن نحدد كيف يمكن تجنبه وإبعاده بالتمني فترة طويلة.

يجب أن يتمكن الشعب نفسه من تملك الاستراتيجية والخطة حتى لا يشعر أحد بالاستبعاد. والتحدي الماثل أمام البعثة وقوة الأمن الدولية في كوسوفو وسائر المجتمع الدولي هو كيفية زرع قدر كاف من الثقة فيما بين أبناء الشعب للقضاء على أعمال الاقتصاص وتبديد المخاوف الناجمة عن أعمال العنف قبل وأثناء وبعد الصراع. وإن وجود نظام قضائي فعّال عنصر حاسم في ذلك الصدد.

عندما استمع المجلس إلى آخر إحاطة إعلامية قدمها السفير هولكيري أيدنا خطته واستراتيجية بعثة الإدارة المؤقتة بأن تضع، بالتعاون المباشر مع الشعب، برنامجه السياسي للإصلاحات واستراتيجية للاستقرار السياسي والاقتصادي لكوسوفو. وما زلنا على موقفنا.

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية المعايير لكوسوفو. ونود أيضا أن نشكر السيد جان – ماري غينو، وكيل الأمين العام، على إحاطته الإعلامية عن تنفيذ الخطة. ونشيد بإدارة عمليات حفظ السلام وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على جهودهما لتنفيذ المعايير من أجل كوسوفو وعلى التزامهما الراسخ بمساعدة كوسوفو على تحقيق هذه الأهداف الأساسية للإقليم وللمنطقة بأسرها.

إن السلام في البلقان يعتمد في أساسه على نجاح الخطة. وعلى الرغم من التقدم المحرز في كوسوفو منذ اتخاذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، تظل هناك تحديات كبيرة. وموجة العنف الأخيرة شهادة واضحة على التحدي الذي نواجهه. إننا نشجب إزهاق الأرواح في أحداث الشهر الماضي، ونشيد بقرار النشر السريع للقوات الدولية لضمان الأمن وقدر أكبر من الاستقرار في الإقليم.

ويظل الافتقار إلى الأمن مصدرا لشديد القلق مع مراعاة الأهمية الحيوية لهذا القطاع في كفالة سلام دائم، حسبما جاء في خطة تنفيذ معايير كوسوفو. وتعتبر مختلف مجالات معايير كوسوفو، أي سيادة القانون وحرية التنقل والعودة المستدامة وحقوق الجاليات وفيلق حماية كوسوفو والإعمار الاقتصادي وحماية حقوق الملكية مترابطة ويعتبر تنفيذ بعضها معززا للبعض الآخر. بيد أنه يتعين أن يحظى تنفيذها بدعم من الأداء العادي للمؤسسات المؤقتة. ويجب أن تعمل بطريقة تتسم بالكفاءة والشفافية وتخضع للمساءلة من أجل توسيع نطاق تأثيرها على الصعيد المحلي. وترتبط بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو بالتزام طويل الأجل بمساعدة الأداء العادي للمؤسسات المؤقتة بالاستناد إلى مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون والمعايير العالمية لحقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة والتحرر من التمييز بين الأعراق. ولا تزال سيادة القانون هدفا هاما رئيسيا من أهداف عملية السلام في كوسوفو. وينطوي ذلك على الأداء الفعال للشرطة وجهاز القضاء وكفالة أن يلتزم عملهما المحايد باحترام لحقوق الإنسان.

ويعتبر إنشاء دائرة للشرطة وقطاع للقضاء متعددي الأعراق في كوسوفو، يمتلكان القدرة على ممارسة مسؤولياتهما بفعالية وحياد، معيارا جوهريا يتعين استيفاؤه في أقرب وقت ممكن، وكذلك هو شأن كفالة المساواة والعدالة للجميع ووضع حد لإفلات المعتدين من العقاب. ومن المهم في هذا الصدد، إنشاء دائرة للشرطة متعددة الأعراق في كوسوفو والتصدي بحزم لمسألة الجرائم المرتكبة بدافع عرقي.

وتشكل الخطوات التي ورد تفصيلها في خطة تنفيذ معايير كوسوفو مساهمة هامة في بلوغ هذه الأهداف.

وتتطلب استدامة عمليات العودة وإعمال حقوق مختلف الجاليات التزام جميع الأطراف المعنية بهذه العملية. ولذلك، فإن تهيئة مناخ آمن لعودة اللاجئين والمشردين، يجب أن تحظى بالأولوية، ويجب أن يصبح ضمان الأهداف التي حددها المجتمع الدولي لكوسوفو حقيقة واقعة. ويتعين على الزعماء السياسيين على جميع المستويات ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة الاشتراك في جهد منتظم لبناء التسامح بين الأعراق من أجل تعزيز المصالحة وكفالة حرية التنقل لجميع مواطني كوسوفو. وما من ريب في أن من الضروري ضمان الشروط اللازمة للعودة المستدامة للاجئين والمشردين وكفالة رفاه سكان كوسوفو كافة من خلال توفير الوظائف والتنمية الاقتصادية للمنطقة.

ولذلك، فإن وفدي يدعو جميع الأطراف إلى إجراء حوار بناء بين بلغراد وبريشتينا وتكثيفه بغية تحقيق نتائج مادية ملموسة ترمي إلى التغلب على التحديات الكبرى التي تواجهها كوسوفو، مما يؤدي إلى توفير الشروط التي تمكن كل فرد من سكان كوسوفو من العيش في وطنه في سلام وكرامة.

وفي الختام، نود أن نشجع جميع المعنيين في كوسوفو وفي المنطقة على التعاون بطريقة بناءة مع الممثل الخاص للأمين العام في التنفيذ التام لاستراتيجية معايير كوسوفو من أجل تحقيق الاستقرار والازدهار وإقامة مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق والثقافات في كوسوفو.

السيد أديشي (بنن) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد غيهينو على الإحاطة الإعلامية التي قدمها لتوه عن تطورات الوضع في كوسوفو.

ويدل العنف الذي اندلع في شهر آذار/مارس من هذا العام على أن الوضع في الإقليم يعتبر هشا للغاية حتى أن أبسط حادثة يمكن أن تفضي إلى انفجار العنف بين الطائفتين على نطاق واسع. وهذا يعني أن كوسوفو لا تزال تعاني من مرض عميق الجذور يتطلب المراقبة من جانب جميع المؤسسات. ونود أن نشيد بالاستجابة السريعة لقوة كوسوفو وإدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو التي مكنت من تثبيت استقرار الوضع والحد من نطاق الضرر.

ونود أن نؤكد من جديد إدانتنا للتطهير العرقي وللتدمير المتعمد للممتلكات الثقافية اللذين يشكلان انتهاكا خطيرا لتراث الجاليات التي تعيش في كوسوفو، فضلا عن التراث المشترك للإنسانية. ونعتقد بأن من اللازم التعرف على مرتكبي هذه الأعمال واتخاذ أشد التدابير للعثور عليهم، لأن الإفلات من العقاب لن يؤدي إلا إلى تشجيع العودة إلى ارتكاب أعمال مماثلة تضر بالسلم والأمن في المقاطعة. وهذا هو سبب ترحيبنا بالتحقيقات الجارية وتأكيدنا على ضرورة إجرائها بموضوعية حتى تساهم في تهدئة حدة التوترات فيما بين جميع الجاليات المعنية.

ونرحب في هذا الصدد باعتماد سياسة وضع القواعد قبل تحديد المركز التي تتناول بالتفصيل الإجراءات التي يتعين اتخاذها بشأن تحديد إطارات وافية لتنفيذ هذه الإجراءات من خلالها والوسائل والجداول الزمنية المنصوص عليها لتنفيذها. بيد أن من الضروري أيضا، إجراء استعراض لتدابير السياسة العامة في أعقاب الأحداث المأساوية التي وقعت في آذار/مارس الماضي. ونظرا للأحداث التي وقعت مؤخرا في كوسوفو، فإننا نرحب بما تم تأكيده بقوة في الخطة من أن الهدف التوجيهي لسياسة وضع المعايير قبل تحديد المركز هو: إنشاء مجتمع متعدد الأعراق في كوسوفو يشمل الجميع ومتحرر من التمييز وتشعر فيه جميع الجاليات بأنها تشارك مشاركة فعالة في إدارة الشؤون العامة.

وتم بحق تحويل ضرورة الالتزام القاطع لمؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو ببلوغ هذا الهدف إلى أعمال ملموسة هامة جدا، مثل إنشاء صندوق للإعمار والإصلاح في إطار ميزانية كوسوفو الموحدة لإصلاح الدمار والأضرار التي نجمت عن الأحداث، وتوخي اتخاذ تدابير تنظيمية وتشريعية لحماية حق الملكية وتيسير عودة المشردين إلى المقاطعة.

ولا تزال التحديات الرئيسية التي يتعين على قوة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو بالإضافة إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة مواجهتها معا، تتمثل في الكراهية العرقية ومسألة الهياكل الصربية الموازية في المقاطعة. ونعتقد بأن القرار القاضي بإدماج المؤسسات الموازية في مؤسسات كوسوفو الجديدة هو قرار سليم وبأنه ينبغي السعي من أجل الحصول على تعاون سلطات بلغراد حتى يمكن تنفيذ القرار بدون صعوبة. ونرحب بالأولوية التي تم إيلاؤها لإعادة الحوار مع بلغراد عن طريق إنشاء أفرقة عاملة بشأن المسائل الرئيسية التي تم تحديدها.

ونعتقد بأن من المهم للغاية إجراء الانتخابات المقررة في الخريف القادم في ظل ظروف مثلى من الأمن والنزاهة والشفافية. ويعتبر القرار القاضي بالتخلي تدريجيا عن هذه المسؤولية للجنة الانتخابات المركزية قرارا حكيما لأنه سيساهم في امتلاك الجاليات التي تعيش في كوسوفو لزمام العملية الانتخابية. ونرى أن القدرة على إدماج اللاجئين والمشردين في المقاطعة في العملية سيمكن من كفالة مصداقية الانتخابات التي يجب أن تعزز القناعة بأن كل جالية من الجاليات تمارس حقها في المشاركة بصورة فعالة في إدارة الشؤون العامة في المقاطعة.

ونرحب في الختام بالدور الإيجابي الذي يضطلع به فيلق حماية كوسوفو إلى جانب قوة كوسوفو في الأحداث وبالتدابير التي تم توخيها لتعزيز مساهمتها في تثبيت استقرار الحالة في المقاطعة لما فيه صالح جميع عناصر المجتمع الكوسوفي.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): ونحن أيضا ممتنون للسيد غيهينو للإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها.

ويعرب الاتحاد الروسي عن قلقه العميق إزاء التطورات في كوسوفو وصربيا والجبل الأسود. ويكشف الاندلاع المفاجئ للعنف في آذار/مارس الذي تسبب به المتطرفون في تلك المقاطعة، عن السياسة المتعمدة المتمثلة في التطهير العرقي لسكان كوسوفو غير الألبان، ولا سيما صرب كوسوفو.

وقد حذرت روسيا مرارا من أخطار مثل هذا التطور. ومع ذلك، فإن مما يؤسف له أن الوجود الدولي في المقاطعة لم يستجب بصورة كافية لهذا الاتجاه المثير للفزع الذي اتسم بالإلحاح في السنوات الأخيرة. واليوم، أصبح من الواضح بصورة قاطعة أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو كان ينبغي لها أن تكون أكثر حزما منذ البداية في منع المتطرفين من بين ألبان كوسوفو من العمل على إنشاء مجتمع وحيد العرق.

وتعتبر الأسباب الرئيسية لهذا الوضع واضحة وهي: عدم تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)؛ ورغبة عدد من المشتركين في تسوية كوسوفو في الاستغراق في التمني؛ ومحاولة غرس معايير ديمقراطية عليا في المقاطعة دون مراعاة الوضع الفعلي.

وتقتضي الأزمة الراهنة إجراء تحليل جدي للغاية للحوادث وللتعديلات الرئيسية التي أدخلت على الاستراتيجية المقبلة للتسوية. وليس بوسعنا أن نتظاهر بأنه لم يحدث أي شيء خطير. وليس من المقبول الترويج لعملية

وضع المعايير في كوسوفو دون التصدي لمعالجة المشاكل التي برزت نتيجة للأحداث التي وقعت في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ آذار/مارس. وإننا نحتاج قبل كل شيء إلى إجراء تحقيق مستفيض في الأحداث لمحاكمة المحرضين على المجازر، بالإضافة إلى جميع من ساعدوا على ارتكابها أو حرضوا عليها أو يسروا ارتكابها من خلال امتناعهم عن التصرف، ولا سيما نظرا لأن العديد من هؤلاء الأشخاص معروفون جيدا. ومن المهم فرض رقابة أكثر صرامة على الأنشطة التي تضطلع بها مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في المقاطعة والتكفل بصورة فعالة بجمع الأسلحة غير القانونية، خاصة وأن كميات هائلة منها لا تزال بأيدي المتطرفين.

ونعتقد في ضوء هذه الأحداث، بأن الحديث عن وضع جدول زمني لتحديد المركز النهائي لكوسوفو غير مناسب البتة. وقد دهشنا مؤخرا بصراحة، عندما استمعنا إلى البيانات عن ضرورة التعجيل بمحادثات مركز المقاطعة، التي يدلى بها عمليا كوصفة لتطبيع الحالة هناك. ونحن مقتنعون، على العكس من ذلك، بأن من شأن هذا النهج أن يفضي إلى زيادة التعقيدات ويشجع في الواقع على ارتكاب مذابح جديدة وعلى التطهير العرقي.

وقد شعرنا بحيرة حقيقية عندما استمعنا في ٩ نيسان/أبريل إلى البيان الذي أدلى به الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو السيد هولكيري ومفاده أنه سبق لمجلس الأمن أن أقر موعد النظر في المركز المقبل لكوسوفو. ومن الواضح أن هذا هو تفسير محرف لمضمون قرار مجلس الأمن المتعلق بآلية استعراض تنفيذ المعايير في المقاطعة، على النحو المنصوص عليه في البيان الرئاسي المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

وسبق أن قلنا إن منطق أي تسوية لكوسوفو لا يشمل بأي حال من الأحوال التعجيل بفرض خطة تنفيذ معايير كوسوفو، كما حدث دون تقديم الخطة مسبقا إلى مجلس الأمن، على النحو المطلوب في البيان الرئاسي الذي أشرت إليه. ونحن مقتنعون بأن الخطة تقتضي تنقيحا مستفيضا. وهناك حاجة ملحة إلى تعزيز أحكامها في مجالات توفير الأمن وحرية التنقل وحقوق وحريات الأقليات العرقية على قدم المساواة. ويجب بذل الجهود الكفيلة بتجديد الحوار المباشر بين بلغراد وبريشتينا.

ومن المهم في الوقت نفسه، الشروع بصورة مشتركة في النظر في خيارات تطبيع الحالة في كوسوفو في الأجل الطويل. وينبغي أن يكون النظر المتعمق في فكرة لا مركزية الإدارة في المقاطعة من العناصر الرئيسية لهذا العمل، وذلك بغية تقديم حلول تراعي مصالح جميع الطوائف في كوسوفو، من خلال الضمانات المؤسسية اللازمة، وتهيئة الظروف – بالفعل لا بالقول – التي تفضي إلى تعايشها في مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق.

وتقدم روسيا المساعدة إلى سكان كوسوفو المدنيين الذين أخرجوا من ديارهم، وهي على استعداد للاشتراك في تعاون وثيق جدا مع شركائنا في فريق الاتصال ومجلس الأمن، فضلا عن الاتحاد الأوروبي، من أجل وضع حد نهائي للمأساة في البلقان وتحريك الوضع نحو السياق الذي تم تحديده في قرارات مجلس الأمن. ومن المهم للغاية بذل جهود مشتركة بصورة متماسكة وشاملة لتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) الذي لا يزال الأساس القانوني الوحيد للتوصل إلى تسوية في كوسوفو.

ونأمل في هذا الصدد بأن يتم استخلاص أخطر النتائج مما حدث، مما سيمكننا من تفادي الكيل بمكيالين وتركيز اهتمام المجتمع الدولي على التوصل إلى تسوية عادلة لمشكلة كوسوفو التي تعتبر حاسمة بالنسبة لأوروبا.

السيد دوكلو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يعرب وفدي عن تأييده التام للبيان الذي سيدلي به سفير أيرلندا في سياق المناقشة باسم الاتحاد الأوروبي. وأكتفي بإضافة بضع كلمات.

أولا، من المؤكد أن أحداث آذار/مارس تمثل ضربة خطيرة للعملية التي تحظى بتأييد المجتمع الدولي في كوسوفو. ونحن ممتنون للسيد جان – ماري غيهينو للإحاطة الإعلامية التي قدمها صباح اليوم والتي كانت صريحة ومفيدة للغاية.

ويبدو لنا – على نحو ما أكده وكيل الأمين العام – أن من المفيد الاضطلاع بعملية جماعية لتحليل ما حدث أثناء العنف الذي وقع مؤخرا. وما من شك في أن الدرس الرئيسي المستفاد حتى اليوم، هو فهم أن الدور الذي اضطلعت به قوى التطرف في مجتمع كوسوفو، لا يزال يتسم بأهمية قصوى وأنه يتعين علينا أن نبذل جهدا متجددا لعزل هؤلاء المتطرفين عن غالبية السكان التي تسعى إلى تحقيق الديمقراطية في كوسوفو.

ويتصل الدرس الثاني دون شك بموقف الوجود الدولي في كوسوفو. ونتفق في هذا الصدد مع بيان السيد غيهينو. ونرحب بعملية الاستعراض التي ترمي إلى تحديد كيفية وصولنا إلى هذه المرحلة. وأنا متأكد من أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو تصرفتا بسرعة وبصورة مناسبة أثناء هذه الأحداث، بالرغم من أن البعثة قد أخذت على ما يبدو على حين غرة. ولذلك، فإننا نتساءل عما إذا كانت البعثة تجري حوارا مع المجتمع الكوسوفي وتقيم علاقة وثيقة معه من النوع الضروري لقدرتها على القيام بعملها الحاسم هناك في تنفيذ السياسة.

وقد نتساءل أيضا عن طبيعة الخطة الاقتصادية لكوسوفو لأنه، كما أشار زميلنا البريطاني، ما من شك في أن المناخ الاقتصادي المؤسف في كوسوفو قد أسهم في أعمال العنف التي شهدناها. لكن، بصرف النظر عن هذه المراجعة الذاتية الجماعية المفيدة، ما الذي يتعين علينا أن نفعله في المراحل المقبلة؟

أولا، وشأننا في ذلك شأن الآخرين، علينا الآن أن نُطمئن الأقلية الصربية، وأن نتأكد من أن الممتلكات التي دمرت سوف يعاد بناؤها، وأن نطبق سياسة محددة فيما يتعلق باللاجئين الذين يريدون العودة إلى ديارهم، وأن نقدم ضمانات للطائفة الصربية بشأن الأمن، وأن نتأكد من محاكمة المسؤولين عن أعمال العنف ومعاقبتهم.

ثانيا، علينا، بطبيعة الحال، أن نلتفت إلى السلطات الانتقالية، التي ينبغي لها أن تتبع نهجا مسؤولا. ونحن لا نعترض على نقل مسؤولية أكبر إلى السلطات الانتقالية في عدد المجالات المحددة، ولكن يجب أن يكون واضحا أن السلطات الانتقالية لكوسوفو هي المسؤول الأول عن استعادة مناخ مؤات لإحراز تقدم في كوسوفو. وفي هذا الشأن، نشيد، شأننا شأن غيرنا، بالرسالة المفتوحة المؤرخة ٢ نيسان/أبريل، ونأمل أن تترجم التعهدات الإيجابية التي تضمنتها إلى أعمال ملموسة.

ثالثا، هل ينبغي لنا أن نُعَدِّل من نهجنا فيما يتعلق بخطة تنفيذ المعايير؟ لا نعتقد ذلك. وشأننا شأن الآخرين، فنحن نؤيد الاستمرار في العملية الحالية. وقد أحطنا علما في هذا الخصوص بخطة تنفيذ المعايير التي قدمها الممثل الخاص في ٣١ آذار/مارس. ونعتقد أنها وثيقة مفيدة ونحن على استعداد للعمل على أساسها. وأنا على ثقة من أنه ينبغي أن تبلور تلك الوثيقة، في السياق الحالي، عددا من النقاط، مثل حقوق الأقليات، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون. وأعتقد أنه من

المهم أيضا ألا تفسح هذه الوثيقة مجالا لأي التباس فيما يتعلق بالاجتماع المقرر عقده في عام ٢٠٠٥. وكما أعلن مجلس الأمن في بيانه المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر، فإن إحراز تقدم كاف من جانب المؤسسات الانتقالية في تنفيذ المعايير هو وحده الكفيل ببدء المناقشة.

أخيرا، نحن على استعداد للعمل على إعداد بيان رئاسي، وهو ما يبدو لنا مفيدا جدا للتأكيد مرة أخرى على عدد من الرسائل التي ينبغي أن يوجهها مجلس الأمن والمجتمع الدولي في ظل الظروف الحالية: منها رسالة لإدانة العنف وأخرى للإعراب عن الأمل إزاء المستقبل.

السيدة منديس (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): بطبيعة الحال، فإن إسبانيا أيضا تؤيد البيان الذي سيدلي به ممثل أيرلندا الدائم باسم الاتحاد الأوروبي.

هناك حدثان هامان جدا شهدتهما كوسوفو خلال الأسابيع الأخيرة – أعمال العنف العرقية التي وقعت في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ آذار/مارس، ونشر خطة تنفيذ المعايير في كوسوفو.

بالنسبة للحادث الأول، فإن إسبانيا تندد بشدة بالعنف بين الأعراق الذي أفضى إلى خسائر في الأرواح، وتدمير الممتلكات والتراث الديني والروحي للصرب الأرثوذكس، والهجمات على قوة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو. ولا بد أن تكون هذه الأحداث موضع تحقيق وأن يقدم مرتكبوها إلى العدالة منعا لتكرارها. إن ما حدث يمثل نكسة خطيرة في عملية التطبيع والوفاء بالمعايير بالنسبة لكوسوفو. ونرى أنه ينبغي لسلطات المؤسسات الانتقالية للحكم الذاتي أن تعي خطورة ذلك تماما وأن تجعل من واجبها بذل قصارى جهدها لضمان حقوق أعضاء جميع الأقليات في كوسوفو. ويجب أن يُدرك مرتكبو أعمال العنف هذه أنه لا يجوز قط أن تكون القوة أداة لتحقيق مآرب سياسية.

أما بالنسبة لخطة التنفيذ، فإننا نكرر تأييدنا لسياسة ”المعايير قبل المركز“، التي ما فتئت تشكل أساس عمل المجتمع الدولي في كوسوفو. وعليه، فإن نشر الخطة يمثل خطوة إلى الأمام نحو تطبيق المعايير. غير أننا نعتقد أن ذلك ينبغي ألاّ يدفع أحدا إلى الاعتقاد بأن كل شيء يمضي كالمعتاد، مثلما كان يحدث في سابق العهد، لأن العنف الذي وقع في آذار/مارس قد أضر بالغ الضرر بتحقيق المعايير، وبالتالي بالخطة. وعليه، نعتقد أنه ينبغي دعوة الممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة إلى مراجعة جوانب الخطة الأكثر تضررا جراء أحداث آذار/مارس، بل وتعزيز تلك الجوانب، خاصة فيما يتصل بعودة اللاجئين وحرية التنقل.

أخيرا، نؤكد دعمنا للسيد هولكيري وبعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو في جهودهم من أجل تطبيق القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونعتقد أنه ينبغي تذكرة المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي بمسؤوليتها الرئيسية الأولى عن ضمان تطبيق أحكام خطة التنفيذ.

السيد ماكيرا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نحن ممتنون للسيد جان – ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على الإحاطة الإعلامية التي وافانا بها. فقد أحطنا علما بالوضع الدقيق السائد في كوسوفو خلال الأسابيع الأخيرة. وأود، من خلاله، أن أعرب للسيد هولكيري، الممثل الخاص للأمين العام، وكل موظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو عن دعمنا لهم في جهودهم لتطبيق القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

لقد تابعنا بقلق شديد ما شهدته كوسوفو من أحداث وعنف مؤخرا. ونكرر أنه لا بد من تقديم المسؤولين عن تلك الأعمال المشينة إلى العدالة. فهذه الأعمال أدت إلى

خسائر بشرية مؤسفة جدا، فضلا عن سقوط مئات الجرحى والأضرار المادية الجسيمة. ولا بد لنا من الحيلولة دون أن يسود الإفلات من العقاب في كوسوفو. واسمحوا لي، مرة أخرى، أن أكرر إدانة شيلي لتلك الأعمال بكل قوة.

ربما كان من السابق لأوانه جدا أن نخلص إلى استنتاجات محددة بشأن ما حدث. ومع ذلك، فإننا نحث على إجراء عملية تقييم لهذه الأزمة بهدف استخلاص العِبَر وإدخال التعديلات التي قد تمنع تكرار تلك الأعمال النكراء. ونشيد بالجهود التي بذلتها كل من بعثة الأمم المتحدة والمؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في هذا المضمار. والواضح أنه لو كان المجتمع الدولي قد توانى اليوم في جهوده من أجل بناء مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق في كوسوفو، وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، لانتصر مرتكبو أعمال العنف.

وتمثل خطة تنفيذ المعايير في كوسوفو المقدمة في آذار/مارس أداة رئيسية لتحقيق المعايير الواردة في الوثيقة المعنونة ”معايير لكوسوفو“ التي صدرت في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي في بريشتينا، وأيدها المجلس في ذلك الحين. وتتوخى خطة تنفيذ المعايير في كوسوفو التي يرد أساسها القانوني ومبادئها التوجيهية في الوثيقة المعنونة ”معايير لكوسوفو“ إقامة كوسوفو متعددة الأعراق بحق، ومستقرة، وديمقراطية. ويجب أن يسهم الجميع في هذا المسعى. وسيكون التعاون بين مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة والبعثة أساسيا لتطبيق خطة تنفيذ المعايير. ويتسم إسهام بلغراد أيضا بأهمية حاسمة.

وتكمن قيمة خطة التنفيذ في مجموعة المبادئ التوجيهية التي توفرها لإجراء تقييم كمي ونوعي لما تم إحرازه من تحسينات محددة بشأن المعايير. وستكون عمليات الاستعراض في المستقبل جانبا أساسيا من هذه العملية. ونتطلع باهتمام شديد إلى هذه النتائج المتعلقة بما تم انجازه حتى الآن.

ونحن نكرر القول إنه لن يتسنى إقامة مجتمع متعدد الأعراق وديمقراطي يمكنه أن يضم جميع سكان كوسوفو دون استثناء بدون عودة أعداد كبيرة وبصورة مستدامة من المشردين داخليا واللاجئين على الرغم من النكسات الأخيرة، وبدون حرية التنقل على النحو المناسب، وبدون زوال المؤسسات الموازية، وبدون إجراء حوار بناء بين بلغراد و بريشتينا وبين البعثة وجمعية كوسوفو.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، نحن ممتنون لعقد هذه الجلسة اليوم بشأن الحالة في كوسوفو. وأود أيضا أن أشكر السيد جان – ماري غينو على إحاطته الإعلامية عن آخر تطورات الحالة في كوسوفو.

لقد أدانت باكستان بقوة، مثلها مثل أعضاء المجلس الآخرين، أحداث العنف التي وقعت في ١٧ و ١٨ آذار/مارس وأودت بحياة ١٩ شخصا على الأقل. ونحن لا ندين عمليات القتل والإصابات فحسب، وإنما أيضا الأضرار التي لحقت بالمواقع الثقافية والدينية في كوسوفو أثناء الهجوم. ويسعدنا أن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة تعمل جنبا إلى جنب مع السلطات المحلية في كوسوفو لإعادة بناء عدد من تلك المواقع. ونشيد بجهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو لاستعادة الاستقرار في كوسوفو. ونقدر الطريقة الفعالة التي ساعد بها السيد هولكيري الممثل الخاص للأمين العام على نزع فتيل هذه الحالة الصعبة جدا. ونؤيد، في ذلك الصدد، طلب السيد هولكيري توفير عدد إضافي من محققي الشرطة والمدعين العامين للبعثة. ونأمل أن تواصل البعثة تحقيقاتها في أسباب العنف، وأن ترفع إلى المجلس، في الوقت المناسب، تقريرا عن النتائج التي تخلص إليها. ونشيد أيضا بجميع

الموجودين في كوسوفو الذين أدانوا العنف بقوة ودعوا إلى تحقيق الهدوء والمصالحة.

لقد وصف البعض أحداث العنف التي وقعت في الشهر الماضي أنها دعوة إلى التيقظ. وباكستان واحدة من بلدان قليلة ما برحت تطالب على الدوام بتوضيح المركز السياسي النهائي لكوسوفو، وربما هي الصوت الوحيد في المجلس الذي يطالب بذلك. وأود هنا أن أكون واضحا. يجب عدم المكافأة على العنف. ويجب ألا يفلت من العقاب من قاموا بهذه الأعمال، سواء كانوا من الألبانيين أو من الصرب. ولكنه كلما طال تعويق أي تحرك نحو تحديد المركز، كلما ازداد استمرار هذا التأخر في تغذية شعور جانب من الجوانب بالإحباط وزيادة عبارات النزعة الوطنية لدى الجانب الآخر، وازداد طول مدة دورة العنف. وسيظل هذا العنف يتكرر ما لم يتسن، وإلى أن يتسنى، التوصل إلى حل لمشكلة المركز الشائكة. وكما قلنا من قبل، سنقول مرة أخرى: إن مفتاح الطريق إلى السلام والرخاء يكمن في توضيح المركز السياسي النهائي لكوسوفو.

ولا يرتبط موقف باكستان بشأن المركز بتأييدنا للمعايير. ونحيط علما بملاحظة السيد هولكيري الأخيرة القائلة إن المعايير ليست عائقا أمام التقدم في كوسوفو. ونرى أنه لا يقصد بها أن تكون كذلك. ونتفق على أن إقامة مجتمع متعدد الأعراق يسوده التسامح والديمقراطية والسلام في كوسوفو لا تزال تُمثل هدفا أساسيا في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونرحب بقيام السيد هولكيري بإعلان خطة تنفيذ المعايير في بريشتينا بتاريخ ٣١ آذار/مارس. وتحدد الخطة سياسات تتعلق بكل معيار من المعايير الثمانية، وهي سياسات يتعين تنفيذها في مواعيد زمنية محددة، بالاقتران مع مسؤوليات معينة. ويتعين على مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو تنفيذ الخطة عن طريق الدعم والمساعدة المقدمين من البعثة والمجتمع الدولي.

إلا أن باكستان تشعر بالقلق لأنه لم تتم المشاركة في إعداد خطة التنفيذ من جانب الطوائف جميعها. ونأمل ألا يشكل ذلك في ما بعد عقبة في سبيل تنفيذ الخطة. ونشعر أيضا بالقلق لأنه لم يتم بعد الإنتهاء من وضع الصيغة النهائية للسياسة المتعلقة باثنين من أهم المعايير، وهما المعياران المتعلقان بحالات العودة وحرية التنقل. فهذان مجالان حاسما الأهمية، ونأمل ان يتسنى في القريب إحراز تقدم بشأنهما. ومما له أهمية حاسمة أيضا ضرورة إنعاش الحوار بين بريشتينا وبلغراد الذي هو مُجمد الآن كما ذكر السيد غينو. وما زلنا، مثلنا مثل الآخرين، عاكفين على دراسة خطة التنفيذ. ونود في هذه المرحلة أن نعرب عن تأييدنا الأولي لها، وإن كان ذلك مشوبا بالحذر، ومع التنبيهات التالية.

أولا، يجب عدم السماح باستخدام عدم تأييد أي طائفة أو طرف كذريعة لإعاقة تحقيق المعايير والحيلولة دون إحراز تقدم نحو الانتهاء من حل مسألة المركز في المستقبل. ثانيا، يجب في معرض تنفيذ الخطة، ألا يكون المستوى المحدد عاليا جدا بحيث تجد معظم البلدان الممثلة في المنظمة، بما فيها البلدان الداخلة في الاتحاد الأوروبي، صعوبة في الوفاء بهذه المعايير. وأخيرا، ينبغي أن تظل الخطة واقعية وقابلة للتنفيذ. وفي ذلك الصدد، يسعدنا أن نحيط علما بملاحظة السيد هولكيري القائلة إن الخطة في مجملها وثيقة حية وسيجري تنقيحها مع مرور الوقت. وهذا شيء معقول، لأن بعض السياسات قد لا يصادفها النجاح وقد نحتاج إلى سياسات جديدة.

ونفهم أن فريق الاتصال المعني بكوسوفو يعد الآن بيانا رئاسيا بشأن كوسوفو. ونتطلع إلى العمل مع الأعضاء الآخرين في المجلس لوضع الصيغة النهائية لذلك البيان. وعلى الرغم من أننا نؤيد جهود فريق الاتصال ونتفهم حساسية الحالة، فإننا نشجع الفريق على التشاور على نطاق أوسع من ذي قبل مع أعضاء المجلس الآخرين لدى إعداد هذه الوثائق.

وينبغي ألا تؤخذ الموافقة التلقائية لأعضاء المجلس الآخرين الذين قد تكون لهم وجهات نظرهم الخاصة بهم بشأن المسائل قيد النظر على أنها شيء مسلم به.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): أود أولا أن أشكر وكيل الأمين العام غينو على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في كوسوفو، وصربيا والجبل الأسود.

إن الصراع العنيف الواسع النطاق الذي وقع في كوسوفو في الشهر الماضي يؤدي إلى التقويض الشديد لعملية السلام في كوسوفو وجهود المجتمع الدولي هناك. وعلى الرغم من أن الحالة قد خفت حدتها إلى حد ما فإنها لا تزال محفوفة بخطر شديد. إننا نشجب أعمال العنف الموجهة ضد الصرب في كوسوفو، وتدمير المرافق الدينية والثقافية على نحو ما وصفه السيد وكيل الأمين العام غينو في إحاطته الإعلامية.

ونحث الأطراف المعنية على كشف الحقيقة حول تلك الأحداث في أسرع وقت ممكن، وتقديم مرتكبي الجرائم الى العدالة. ويحدونا الأمل أن تعتمد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة الأمن الدولية ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة تدابير أخرى لتقوية حكم القانون وتحسين النظام العام وكفالة سلامة كل الطوائف، وبخاصة الأقليات، وضمان حق العودة وحرية التنقل. كذلك ندعو الأطراف المعنية الى مواصلة التزامها بالمصالحة الطائفية بغية خلق الظروف الملائمة لإقامة مجتمع متعدد الطوائف في كوسوفو.

لقد تمسكنا دائما بالرأي بأن حل مشكلة كوسوفو يجب أن يستند الى القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ومبدأ ''المعايير قبل المركز''. وهذا هو أيضا رأي المجتمع الدولي بأسره. ونلاحظ أن بعثة الإدارة المؤقتة قد صاغت خطة تنفيذ معايير كوسوفو وأنها تنوي تنقيحها. ونأمل أن تساعد الخطة كوسوفو على إحراز تقدم كبير في الميادين السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وأشدد مرة أخرى على أن الحوار السياسي هو الطريق السليم الوحيد لحل مشكلة كوسوفو. فالعنف لن يساعد في إيجاد حل للمشكلة. وهو لا يصب في مصلحة أحد. ويحدونا الأمل أن تستأنف بلغراد وبرشتينا الحوار بينهما في أسرع وقت ممكن وأن تحسما خلافاتهما عن طريق مفاوضات صبورة.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أشكر بدوري وكيل الأمين العام غينو على الإحاطة الإعلامية التي وافى المجلس بها هذا الصباح. وأود أن أنضم الى أعضاء المجلس الآخرين في القول إن العنف الذي وقع مؤخرا في كوسوفو يستحق الشجب ويجب ألا يتكرر. فهذا العنف هو بمثابة طريق مسدود أمام شعب كوسوفو وشعوب المنطقة. وأود أن أعرب مرة أخرى عن مواساة حكومتي للذين أصيبوا ولأسر من فقدوا أرواحهم ولمن لحقت بهم خسائر بالممتلكات. إننا نتعاطف بشدة مع الأسر على العذابات التي مرت بها.

لقد سَّرنا أن نعلم أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (بعثة الإدارة المؤقتة) وقوة الأمن الدولية في كوسوفو (قوة كوسوفو) ألقتا القبض على ما يقرب من ١٨٠ متهما فيما يتصل بأحداث العنف. إن المسؤولين عن القتل والدمار يجب أن يمثلوا أمام العدالة، وإن السلطات المسؤولة في كوسوفو يجب أن تلقي القبض على أولئك المسؤولين وأن تحاكمهم على وجه السرعة.

وأود أن أعرب عن الاستحسان للذين هبوا لوقف العنف. وإن الرد السريع من جانب بعثة الإدارة المؤقتة وقوة كوسوفو ساعد في كبح جماح العنف، وإن الجنود والشرطة البواسل وغيرهم يستحقون جزيل شكرنا. وإن معظم زعماء

مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو تصرفوا بروح المسؤولية بإدانتهم العنف وحثهم أبناء كوسوفو على حسم مشكلتهم بالطرق السلمية. وأظهر رئيس الوزراء رجب روح الزعامة بمناداته بوقف العنف، وكذلك فعل الزعماء في بلغراد الذين دعوا الى توخي الهدوء.

وقد حيل دون مزيد من التدمير للأوقاف الكنسية في كوسوفو بفضل التدخل السريع لقوة كوسوفو، بما في ذلك زيادة قوام القوة بأكثر من ٣ ٠٠٠ جندي أرسلوا الى كوسوفو. واستنادا الى بعثة الإدارة المؤقتة، جرى تدمير أكثر من ٢٢ كنيسة كليا، وألحقت أضرار بـ ١١ كنيسة أخرى بسبب اندلاع العنف. وإننا نحث قوة كوسوفو على أن تقوم، بالتنسيق مع بعثة الإدارة المؤقتة وإدارة شرطة كوسوفو، بتوفير الحماية لمواقع كوسوفو الثقافية والدينية، ونحث المؤسسات المؤقتة على الوفاء بوعدها ببذل جهود التعمير لإعادة بناء الكنائس والمساكن التي لحقت بها الأضرار.

من الواضح أن العنف كان نكسة لتطور كوسوفو الى مجتمع يمكن أن يصبح جزءا من أوروبا. وكان أيضا تحديا للمجتمع الدولي. وإن الولايات المتحدة تبقى على التزامها التام بكفالة تعددية الطوائف وضمان السلام والرخاء والديمقراطية في كوسوفو. وإننا لن نسمح للعنف بأن يغير موقفنا بتحميل كوسوفو المسؤولية عن الوفاء بمعايير الأمم المتحدة، التي ستسفر عن خلق الديمقراطية وحياة سلمية متعددة الطوائف وسيادة القانون: وهي شروط أساسية مسبقة فرضها المجتمع الدولي للبدء في عملية لتقرير مركز كوسوفو السياسي في المستقبل.

ونؤيد سياسة مراجعة التواريخ وإجراء استعراض شامل لتقدم كوسوفو في تنفيذ معايير بعثة الإدارة المؤقتة في أواسط ٢٠٠٥ أو في وقت مبكر إذا سمح التقدم المحرز بذلك. والذين يؤمنون بأن العنف يمكن أن يستخدم لتعزيز جدول أعمال سياسي يجب أن يدركوا أن الولايات المتحدة والمجتمع الدولي لن يسعيا الى قرار نهائي بشأن المركز ما لم تتمكن كوسوفو من كفالة بيئة سلمية آمنة لجميع طوائفها. وإننا نبقى ملتزمين بالوفاء بالمعايير، التي تشكل السبيل الوحيد أمام كوسوفو نحو عملية تقرير مركزها السياسي المستقبلي.

المعايير تبقى طريق المضي قدما، لكننا لا يسعنا أن نواصل وكأن شيئا لم يحدث. وأحداث العنف الأخيرة بينت بوضوح أن بذل جهود مكثفة مطلوب في كوسوفو. وفي ذلك الصدد نرحب بإصدار خطة تنفيذ معايير كوسوفو في الشهر الماضي، التي رسمت خطوات محددة يجب اتخاذها لتنفيذ المعايير. وتحدد الخطة أيضا الخطوات التي يجب أن تتخذ على سبيل الأولوية في ضوء أحداث العنف الأخيرة. وسيجتمع فريق الاتصال في برشتينا في وقت لاحق من هذا الشهر لتوكيد الدعم لبعثة الإدارة المؤقتة وتقييم الحالة مباشرة. والجهد المعزز بشأن تنفيذ المعايير في كوسوفو يجب أن يركز على الأمور ذات الأثر الآني الذي أبرزته أحداث العنف، لا سيما على بسط سيادة القانون وإلقاء القبض على مرتكبي أعمال العنف ومحاكمتهم، فضلا عن الإعمار السريع للممتلكات الخاصة والدينية التي ألحق بها الضرر أو دمرت.

وبعبارات أعم، من الواضح أن كوسوفو يجب أن تضاعف جهودها لكفالة الأمن لجميع طوائفها وأن تنظر في تخفيف السلطة لإقامة حكومة محلية أكثر فعالية.

ويجدر التنويه بالهدف المحدد في معايير الأمم المتحدة: كوسوفو التي يتمتع فيها الجميع، بصرف النظر عن الخلفية الطائفية أو العرق أو الدين، بحرية العمل والتنقل دونما خوف أو عداوة أو خطر؛ كوسوفو التي يعمها التسامح والعدل والسلام للجميع. وإذا كان شعب كوسوفو مستعدا للتحرك

قدما بشأن المعايير، فإن الولايات المتحدة، بالعمل مع الأمم المتحدة وحلف الناتو والاتحاد الأوروبي، تعلن استعدادها لمساعدة كوسوفو في بناء مستقبل أفضل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لألمانيا.

أولا، أود أن أشكر وكيل الأمين العام جان – ماري غينو على إحاطته الإعلامية الشاملة جدا.

ثانيا، أود أن أقول إن ألمانيا تؤيد تماما البيان الذي سيدلي به بعد قليل ممثل أيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي.

في الشهر الماضي أجبر العنف كل الأطراف المهتمة بكوسوفو – الزعماء السياسيين وكذلك المجتمع الدولي – على إجراء تقييم مترو للسياسات التي انتهجتها حتى الآن. والواضح أن الدرس الذي يجب الاتعاظ به ليس أننا يجب أن نتخلى عن هدفنا في بناء كوسوفو ديمقراطية متسامحة. على العكس، سلط العنف الأضواء على الخيار الساطع بين مجتمع متحضر ومجتمع يمارس المتطرفون فيه النفوذ على الناس. ويجب الآن أن نتكلم بوضوح حول ما هو مطلوب من كل الأطراف بغية تحقيق أهدافنا.

بالنسبة للزعماء السياسيين في كوسوفو، الدرس الأهم هو أنهم يجب ألا يتركوا مجالا للشك في التزامهم بحماية الأقليات وبناء مجتمع متعدد الطوائف. وإن الرسالة الأخيرة التي وجهها الزعماء السياسيون لألبان كوسوفو الى شعب كوسوفو كانت بادرة طيبة. ولكن الأقوال يجب أن تعقبها الآن الأفعال.

الزعماء السياسيون يجب أيضا ألا يتركوا مجالا للشك في عزمهم على عزل ومعاقبة المتطرفين الذين يمارسون العنف. يجب أن يشرحوا لناخبيهم المنطق وراء المصالحة وأن يكونوا على استعداد لدفع الثمن سياسيا. إن تمويل تعمير كل المساكن والكنائس التي دمرت بأموال من ميزانية كوسوفو الموحدة قد لا يجعل زعماء مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة أكثر شعبية أمام ناخبيهم لأن مهام أخرى ذات أولوية أعلى يجب تأجيلها بسبب ذلك. ولكن كل المساكن والكنائس يجب بناؤها من جديد.

والزج بالمتطرفين في السجون وتطهير الأحزاب والهياكل الحاكمة من النفوذ المتطرف ربما يكلفان الزعماء السياسيين بعض الدعم. وفصل الشرطيين من دائرة شرطة كوسوفو الذين أخفقوا في حماية الأقليات قد يكون أيضا أمرا غير شعبي من الناحية السياسية. ولكن كل تلك الخطوات ضرورية لإقامة مجتمع مستقر.

والمجال ذو الأهمية الخاصة الذي يحتاج إلى تحسين هو تقريب الحكومة في كوسوفو إلى المجتمعات المحلية من خلال إسناد السلطة السياسية إليها. فالمجتمعات المحلية تحتاج إلى دور أكبر في مؤسسات مثل المدارس حتى تضمن تجاوب الحكومة مع الاحتياجات المحلية. وكحصيلة ثانوية لمثل هذا الإسناد للسلطة الحكومية، يمكن القضاء على الهياكل الموازية غير القانونية. وسنستمر في تشجيع انتقال السلطة كوسيلة لإقامة حكم محلي أكثر استقرارا وفعالية في كوسوفو، والأمر الذي هو أيضا لمصلحة الأقليات.

ويجب أيضا على المجتمع الدولي أن يوضح التزامه. أولا، يجب أن نعيد التأكيد على أن التزامنا تجاه طوائف الأقلية في كوسوفو راسخ بشدة: أي أن قواتنا وشرطتنا الدولية وعناصر جهازنا للإدارة المدنية ستبقى في كوسوفو بأعداد كافية حتى يستطيع جميع الكوسوفيين العيش في حرية وأمن. ثانيا، يجب أن نوضح أننا نراعي بشدة الفارق بين التشدق بالمُثل وبين التنفيذ الفعلي للمعايير، وأننا لن نقبل إلا بالإجراءات الفعلية والتقدم الملموس. وأخيرا، سيتعين علينا أيضا أن نحلل لماذا بعد خمس سنوات من انتهاء معاناة سكان كوسوفو الألبان، لا تزال الكراهية في كوسوفو قائمة

بهذه القوة، وأن نحدد ما يمكن للمجتمع الدولي أن يفعله حتى يساعد على تحقيق المصالحة بين جميع الطوائف في كوسوفو.

والآن أستأنف مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

المتكلمة التالية ممثلة صربيا والجبل الأسود، التي أعطيها الكلمة الآن.

السيدة ننشتش (صربيا والجبل الأسود) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر نيسان/أبريل، وأن أشكركم على عقد هذه الجلسة بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). كما أود أن أتقدم بخالص الشكر إلى وكيل الأمين العام غينو على إحاطته الإعلامية.

إن الجهود المبذولة لتحويل غرب البلقان إلى منطقة استقرار وتقدم قد تعرضت لانتكاسة خطيرة باندلاع أعمال العنف المنظم والترويع والتطهير العرقي التي ارتكبها المتطرفون والإرهابيون من ألبان كوسوفو في كوسوفو وميتوهيا في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ آذار/مارس، في وجود بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة وقوة كوسوفو.

ووفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، فإن الوجود الأمني الدولي مكلف بتهيئة بيئة آمنة يستطيع فيها اللاجئون والمشردون العودة إلى ديارهم بأمان. وبمقتضى القرار نفسه، فإن الوجود المدني الدولي مكلف بالحفاظ على القانون والنظام المدنيين، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وضمان العودة الآمنة وغير المعاقة لجميع اللاجئين والمشردين إلى ديارهم. ولقد أخفق كلاهما في الوفاء بتلك الواجبات.

وتنوه حكومة بلادي بإعلان السيد هولكيري أن بعثة الأمم المتحدة عازمة على أن تقدم إلى العدالة كل الأشخاص الذين يمكن إثبات تورطهم في أحداث العنف الأخيرة. ونحن سنرحب ببدء المحاكمات لمرتكبي تلك الجرائم. وكانت هناك فرصة كافية في السنوات الخمس من الإدارة الدولية لكوسوفو وميتوهيا كي تثبت أنه لن يتم التغاضي عن ثقافة الإفلات من العقاب على أعمال العنف ذات الدوافع العرقية. وقد تكون هذه الفرص الأخيرة لمنع الإفلات من العقاب الذي يفضي إلى مجتمع أحادي العرق.

وتقدر صربيا والجبل الأسود أيضا التعهدات بإعادة بناء المنازل والكنائس والقرى المدمرة. ولن يُفسح المجال للتقييم بأن المتطرفين المتسببين في العنف لم ينتصروا إلا إذا تحولت تلك التأكيدات إلى واقع على وجه السرعة.

إن العنف الذي وقع في كوسوفو وميتوهيا في شهر آذار/مارس أدين على نطاق واسع. ولكننا نشعر بأنه من الضروري أن نؤكد على أن إراقة الدماء هذه لم تكن ظاهرة مجردة لا تتطلب سوى عبارات استهجان عامة. وتنتظر حكومة بلادي من التقرير المقبل للأمين العام أن يقيم الخلفية السياسية لهذا العنف المخطط له مسبقا. وتجاهل أسباب موجة منظمة من الاعتداءات التي خلّفت وراءها بين صفوف المدنيين العديد من القتلى، ومئات الجرحى، وآلاف المطرودين من منازلهم المدمرة والمشتعلة بالنيران، وعشرات الكنائس والأديرة الارثوذكسية المدمرة، لن يؤدي إلى الأمان والاستقرار والمصالحة.

ومنذ حزيران/يونيه ١٩٩٩ والطائفة الصربية وغيرها من الطوائف العرقية الأخرى تتعرض لاعتداءات و ترويع بشكل يومي على أيدي المتطرفين من سكان الأغلبية الألبانية في كوسوفو. وبعد الأحداث المفجعة التي وقعت الشهر الماضي يتضح أن ما هو على المحك في كوسوفو وميتوهيا ليس كفالة حقوق أعضاء الطائفة الصربية، ولكن ضمان البقاء الجسدي ذاته لتلك الطائفة.

وفي ظل هذه الظروف، يصعب تصور التنفيذ السلس والسريع لمفهوم المجتمع الديمقراطي والمتعدد الأعراق والمزدهر الذي تقترحه وثيقتا معايير لكوسوفو وخطة تنفيذ

معايير كوسوفو. إن هاتين الوثيقتين تخفقان ببساطة شديدة في توفير الضمانات الكافية لبقاء السكان الصرب في الإقليم، ناهيك عن عمليات العودة إليه. والإخفاق في توفير مثل هذه الضمانات من شأنه أن يمثل نهاية إمكانية قيام كوسوفو متعددة الأعراق – في ظل وجود المجتمع الدولي نفسه، والذي سيشارك في المسؤولية عن تلك المحصلة.

ولذلك نحن بحاجة إلى أمن حقيقي وضمانات مؤسسية يعول عليها للصرب وغيرهم من الطوائف العرقية في كوسوفو وميتوهيا. ومن الضروري أن تحظى الطوائف العرقية الضعيفة بشكل خاص في كوسوفو وميتوهيا بحكم ذاتي ذي معنى حتى تتمكن من حماية أرواحها وممتلكاتها، وكفالة حرية الحركة وفرص العمل، والبناء التدريجي لإمكانيات التعايش مع سكان الأغلبية. وانطلاقا من هذا الواقع، تعتبر حكومة صربيا وكل العناصر السياسية ذات الصلة في الجمهورية أنه لا يمكن ضمان البقاء والعودة والحياة السلمية للصرب إلا إذا منحوا الحكم الذاتي في كوسوفو وميتوهيا في شكل حكم ذاتي محلي، والذي هو آلية قائمة منذ وقت طويل لحماية حقوق الطوائف العرقية والثقافية واللغوية في أوروبا.

ولقد صاغت حكومة صربيا اقتراحا كهذا وستقدمه عاجلا إلى جميع الأطراف الفاعلة المحلية والدولية. ويتناول الاقتراح سبل تحسين أحوال الطائفة الصربية في كوسوفو وميتوهيا وتمكين أعضائها من إدارة الشؤون ذات الأهمية الحيوية لرزقهم. والاقتراح لا يثير بأي شكل مسألة مركز كوسوفو وميتوهيا في المستقبل كما يتوخاه قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) ولا يحكم عليه مسبقا. وأعمال العنف والدعوات المتكررة من قادة ألبان كوسوفو من أجل الاستقلال هي التي تسعى إلى الحكم المسبق على المركز النهائي.

إن حكومة صربيا والجبل الأسود وحكومة صربيا تعارضان إحداث تغييرات على الحدود في البلقان، وتعيان جيدا العواقب التي نتجت عنها في العقد الماضي والعواقب التي قد تنتج عنها في المستقبل. وتتطلع كلتا الحكومتين إلى مستقبل يتسم بعملية تكامل بدلا من عملية تفسخ.

ولذا تنتظر حكومة بلادي من مجلس الأمن أن يدعم المقترحات الرامية إلى توفير ضمانات مؤسسية للطوائف العرقية من غير الأغلبية في كوسوفو وميتوهيا لكفالة بقائها وعودتها وحقوقها وتراثها الثقافي والديني. كما نعتقد أنه من الضروري استئناف الحوار بين بلغراد وبريشتينا بشأن القضايا العملية. ونتطلع إلى دليل على وجود التزام مماثل من مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة – والذي تعذر نيله في الماضي باستمرار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل أيرلندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد راين (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المنضمة وهي إستونيا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وقبرص، وسلوفينيا، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا؛ والبلدان المرشحة للانضمام وهي بلغاريا، وتركيا، ورومانيا؛ وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية أيسلندا، وليختنشتاين، والنرويج.

وأود أن أشكر وكيل الأمين العام غينو على إحاطته الإعلامية الشاملة.

يشعر الاتحاد الأوروبي بالامتنان على إتاحة هذه الفرصة اليوم للنظر في الحالة في كوسوفو. إن الاتحاد يشجب بقوة أعمال العنف ذات الدوافع العرقية التي وقعت مؤخرا في

كوسوفو، والخسائر في الأرواح، وتخريب الممتلكات، وتدمير التراث الديني والثقافي الذي يشكل ملكية مشتركة لجميع الأوروبيين. كما أن الاتحاد يشجب بشدة الهجمات التي وقعت على أفراد قوة كوسوفو وموظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومواقعها. ويطالب الاتحاد الأوروبي جميع القادة، وخاصة قيادة ألبان كوسوفو، بتحمل المسؤولية عن الحالة وضمان عدم تكرار أعمال وتهديدات العنف تلك. ولا بد من تقديم المسؤولين عن أعمال العنف إلى العدالة.

ونطالب المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي بإظهار التزامها بكوسوفو المتعددة الأعراق. وكخطوة عاجلة، نرحب بقرارها القاضي بتخصيص أموال لإعادة التعمير، ونحثها على تحمل المزيد من المسؤولية لإعادة التعمير بصورة عاجلة للممتلكات المدمرة، بما في ذلك أماكن العبادة، بغية ضمان عودة الأشخاص المشردين داخليا في أقرب وقت ممكن. ونشدد أيضا على حاجة القادة السياسيين إلى العمل على نحو وثيق مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو لضمان الأمن الجسدي لأعضاء جميع الطوائف في كوسوفو والحماية التامة لحقوقهم.

وما فتئت الأحداث الأخيرة تشكل نكسة خطيرة بالنسبة لكوسوفو كما أنها عرضت للخطر التقدم المحرز في الأعوام الأخيرة. ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد على تأييده التام للممثل الخاص للامين العام هاري هولكيري، ولبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ولقوة كوسوفو في جهودهم الدؤوبة لتحقيق استقرار الحالة ولضمان تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وسياسة المعايير قبل المركز. وتبقى هذه أساس التزام المجتمع الدولي تجاه كوسوفو. والطريق إلى الأمام بالنسبة لكوسوفو يكمن في تنفيذ المعايير. وفي هذا الصدد، نحيط علما بتقديم خطة تنفيذ معايير كوسوفو في ٣١ آذار/مارس بوصف ذلك خطوة إلى الأمام في عملية المعايير. ونؤكد من جديد على التزام الاتحاد الأوروبي بتحقيق مستقبل مستقر لكوسوفو الآمنة والديمقراطية والمزدهرة والمتعددة الأعراق، مع مكانها في أوروبا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل اليابان. ادعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هاراغوشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أقول في البداية إن اليابان تود أن تعرب عن أعمق قلقها حيال أعمال العنف التي اندلعت الشهر الماضي في كوسوفو. وبغية عوننا على تفهم سبب حصول هذا مرة أخرى، بالرغم من جميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتحقيق الاستقرار وإعادة الحياة هناك إلى طبيعتها، فإننا نأمل أن يزودنا الأمين العام، في تقريره المقبل، بتقييم شامل للأحداث وبتقييم للتدابير التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو خلال أعمال العنف، ربما بالبناء على الإحاطة الإعلامية الجوهرية التي قدمها السيد غينو اليوم.

وتود اليابان أن تدلي بنقطتين بشأن أعمال العنف في كوسوفو، وهي تؤمن بأنه ينبغي أن ينظر فيهما جميع أعضاء المجتمع الدولي بشكل جدي.

أولا، إن أهم الدروس التي استخلصناها من أعمال العنف هي الحاجة إلى مضاعفة الجهود نحو إنشاء مجتمع متعدد الأعراق؛ فلا يوجد بديل لتنفيذ معايير كوسوفو في التوصل إلى هذا الهدف. ونعرب عن تأييدنا لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وللمؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في تنفيذ معايير كوسوفو، كما نناشد المجتمع الدولي أن يعرب عن تأييده لخطة تنفيذ معايير كوسوفو التي نشرت مؤخرا.

ثانيا، أظهرت أعمال العنف الحاجة المتزايدة إلى الأمن في كوسوفو. وتعرب حكومتي عن تأييدها للممثل الخاص للامين العام هاري هولكيري ولبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ولقوة كوسوفو في جهودهم المعززة لتحقيق استقرار الحالة فورا بعد وقوع أعمال العنف. وفي نفس الوقت، استنادا إلى تقييم التدابير التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو قبل وقوع أعمال العنف، نحن بحاجة إلى إيلاء تفكير جدي في كيفية تمكننا من تحسين الحالة الأمنية بطريقة مستدامة. وينبغي أن تكون إحدى أهم المهام العاجلة هي رفع كفاءة المنظمات الأمنية لكوسوفو، بما في ذلك تدريب ضباط الأمن. وما فتئت اليابان تتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال برنامج مكافحة الأسلحة الصغيرة غير المشروعة والصندوق الإستئماني للأمن البشري، كما أنها تناشد جميع الدول الأعضاء الانضمام إلينا في بذل جهود مماثلة.

وبتاريخ ٥ نيسان/أبريل، استضافت اليابان في طوكيو المؤتمر الوزاري المعني بتوطيد السلام والتنمية الاقتصادية في غرب البلقان. وكانت كوسوفو إحدى أهم المسائل التي نوقشت. وقد شجب العديد من المشاركين أعمال العنف الأخيرة وحثوا على اتخاذ خطوات لمنع العنف ذي الدوافع العرقية، كما أعربوا عن دعمهم لقيام بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو بإعادة الحالة الأمنية إلى ما كانت عليه، ولخطة تنفيذ معايير كوسوفو. وقد وردت هذه الملاحظات في الاستنتاجات الختامية للمؤتمر.

وحكومتي، من جانبها، تعتزم التمسك بالتزامها بتحقيق الاستقرار والازدهار في جنوب شرقي أوروبا، بالتعاون مع بقية المجتمع الدولي. ونؤمن إيمانا جازما بأن تحقيق استقرار الحالة في كوسوفو يشكل أمرا أساسيا لاستقرار المنطقة بأسرها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل ألبانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نيشو (ألبانيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، في البداية، أن أهنئكم، سيدي، على رئاستكم لمجلس الأمن وأن أتمنى لكم كل النجاح.

وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام غينو على إحاطته الإعلامية الشاملة وملاحظاته الجوهرية.

تبين الأحداث العنيفة التي وقعت في كوسوفو الشهر الماضي، وهي الأحداث التي شجبها بقوة الرأي العام الدولي على نطاق واسع فضلا عن شعب كوسوفو ومؤسساته، أن العملية الديمقراطية في كوسوفو ومستقبل كوسوفو لا يمكن بل ولا ينبغي السماح بأخذ كليهما رهينة على أيدي المتطرفين من أي جانب كانوا، أو من قبل الأفكار القومية القديمة أو من السيناريوهات التي قد تحاول أن تستغل الحالات غير المستقرة وتزدهر فيها.

ومن الناحية الأخرى، كما هو محدد بوضوح في قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وفي الوثيقة بشأن المعايير وغيرها من أعمال مجلس الأمن، فإن مستقبل كوسوفو يكمن في بناء مجتمع حر ومتعدد الأعراق وديمقراطي في بلد يتطلع إلى أخذ مكانه ضمن الأسرة الأوروبية. ويشير بوضوح وجود وجهود بعثة الأمم المتحدة للإدراة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو إلى تصميم المجتمع الدولي على السير في ذلك الاتجاه.

وتؤكد حكومة ألبانيا من جديد على تقديرها لعمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والممثل الخاص للأمين العام، السيد هولكيري، وتؤكد من جديد على تأييدها المستمر لمهمتهما في كوسوفو. وتشيد ألبانيا بالرد السريع لمنظمة حلف شمال الأطلسي في إيفاد حفظة سلام

إضافيين إلى كوسوفو كمؤشر واضح على التزامها بحماية السلام والاستقرار في المنطقة.

ولقد أثنينا، كرد فعل صحيح، على التحليل الدقيق للحالة الذي أجرته المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في كوسوفو، فضلا عن الالتزام العلني لحكومة رئيس الوزراء بيرم رجب ببناء المنازل والكنائس الأرثوذكسية التي دمرت خلال أعمال العنف. وقدمت حكومة ألبانيا فورا مساهمتها في ذلك المسعى. وبالنسبة لسكان ألبانيا، تشكل الطوائف الدينية جزءا من حضارتنا المشتركة وهويتنا الثقافية، وهي ليست رموزا للشقاق والكراهية.

وتؤمن الحكومة الألبانية بأن أبناء شعب كوسوفو ومؤسساته سيزدادون احتراما عن طريق المساعدة في تقديم مرتكبي أحداث العنف إلى العدالة.

ونحن واثقون بأن كوسوفو ستستمر في التعاون على نحو وثيق مع المجتمع الدولي، وخاصة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بغية تنفيذ العملية السياسية كما هي محددة في خطة تنفيذ معايير كوسوفو. ويقتضي الاستمرار في هذه العملية من أجل الوفاء بالمعايير قيام جميع الطوائف بتقديم الدعم والإسهامات في استعادة الثقة وإقامة حوار بناء. ولا يمكن إنشاء مجتمع متعدد الأعراق في كوسوفو إلا من خلال التزام مخلص وشامل من جميع شرائح المجتمع من أبناء كوسوفو، بما في ذلك الأقليات.

ويتطلب تحقيق أهداف مجلس الأمن لكوسوفو وإتمام العملية الماثلة أمامنا بذل جهود جادة من جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك الهياكل الدولية هناك. وينبغي للجميع – أبناء كوسوفو ومؤسساتهم المؤقتة في المقام الأول – استخلاص الدروس الصحيحة بحذر وجرأة من الأحداث المؤسفة التي وقعت أخيرا. وينبغي لهم جميعا مضاعفة جهودهم من أجل تنفيذ المعايير وتنشيط الحوار بين بريشتينا وبلغراد، وتعديل نُهجهم واستراتيجياتهم لكي يكون لهم تأثير عملي أكبر على الحياة اليومية لجميع المواطنين بغية المساعدة على تحقيق منظور أوضح والإسراع في تحقيق المعايير.

وتتطلب أيضا هذه الإنجازات تعزيز التعاون فيما بين المؤسسات ونعتقد أن إحالة قدر أكبر من السلطة إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة لكوسوفو سيزيد شعورها بالالتزام والمسؤولية من أجل تنفيذ حكم القانون على نحو أفضل ومكافحة الجريمة المنظمة، وحماية حقوق الإنسان والأقليات.

وتشعر ألبانيا بالقلق حيال زيادة وجود الهياكل الموازية في كوسوفو، التي تعرقل إنشاء مجتمع متعدد الأعراق وتتحدى عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وبالطبع، فإن الأحداث التي وقعت في كوسوفو في شهر آذار/مارس، جديرة بالإدانة ولا يمكن تحملها على حد سواء، ينبغي عدم استخدامها بوصفها تعليلا لهذه الهياكل الموازية أو للسياسات ذات النزعة القومية أو سبيلا لحل المشاكل السياسية الداخلية.

واسمحوا لي أن أؤكد، في ملاحظتي الأخيرة، على شدة ثقة حكومتي ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبالممثل الخاص للأمين العام، السيد هولكيري، وعلى كامل دعمها لسياسة وعملية المعايير في كوسوفو. ونحن نتشاطر التفاؤل بأن هذه العملية ستمضي قدما بنجاح وستفتح الطريق أمام الحل الذي لا غنى عنه لمركزها النهائي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد غينو كي يرد على التعليقات.

السيد غينو (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أقول إننا نسمع من يطالب بإلقاء نظرة جادة على عمل

المجتمع الدولي، ونحن نفعل ذلك من دون القفز إلى نتائج، لأن الصورة معقدة. وبالطبع، لا يريد أحد أن يصف كوسوفو على أساس العنف المريع الذي حدث في الشهر المنصرم.

في السنوات الخمس الماضية، وقبل اندلاع أعمال العنف في الشهر الماضي، شهدنا إحصائيات عن أعمال العنف تتناقص بثبات، مما يدل على العديدين من أبناء كوسوفو كانوا مستعدين بالفعل للعيش جنبا إلى جنب وبدأوا يفعلون ذلك. لكنني اعتقد أننا يجب أن ندرك أيضا أن ذلك كان تعايشا أكثر منه مجتمعا متعدد الأعراق بالفعل، وأن التعايش كان في الحقيقة هشا جدا، مثلما أمكننا أن نرى، قبل اندلاع أعمال العنف، في صعوبة عمل المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي أو البلديات، حيث كان من الصعب وجود مجتمعات محلية متعددة تعمل معا.

أثار سفير الفلبين مسألة الجريمة المنظمة. بالتأكيد، أنها تزيد من تعقيد المشاكل السياسية التي ذكرتها من فوري. ولست مطلعا على أية معلومات أو استخبارات عن القاعدة، ولكني بالتأكيد أعلم أن الجريمة المنظمة – في شكلها التقليدي البحت المتمثل في التهريب والابتزاز والفساد والتخويف – تمثل بالفعل مشكلة خطيرة جدا في كوسوفو. وهي مشكلة خطيرة أيضا لأن هناك في بعض الأحيان اتصالات مع نشطاء سياسيين. وأود أن أؤكد للمجلس على أن شرطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تتخذ تدابير نشطة جدا لمكافحة الجريمة المنظمة، على الرغم من أنها ظاهرة يصعب جدا القضاء عليها.

وفيما يتعلق بالاقتصاد وحالته المؤسفة، أود أن أربط بينه وبين الجريمة في ذلك الصدد. لأن الجريمة سببا ونتيجة على حد سواء لعدم وجود تقدم في الاقتصاد. فهي سبب لأنها تجعل بعض العمليات، من قبيل الخصخصة، أكثر صعوبة. وبالفعل، لا نريد من الخصخصة أن ترسخ مصالح إجرامية، ولذلك يتعين اتخاذ بعض التدابير الاحترازية. وفي الوقت نفسه، فهي بالتأكيد نتيجة لحالة الاقتصاد المؤسفة، لأنه من الأيسر في بعض الأحيان كسب القوت عن طريق الجريمة من كسبه نتيجة للأنشطة المشروعة. وبذلك، فالتقدم في الحالة الاقتصادية في كوسوفو عنصر أساسي للتقدم العام هناك. وبالطبع ستكون عودة صرب كوسوفو ضئيلة ما لم تكن هناك وظائف للعائدين. وبالتأكيد سيكون الاستثمار من الخارج ضئيلا – سواء كان من الألبان في الشتات أو من مجتمع المستثمرين بأسره في العالم – ما لم يكن هناك شعور بوجود اقتصاد منتعش في كوسوفو. وهكذا، هناك دائرة مفرغة من التشاؤم بشأن حالة الاقتصاد في كوسوفو.

واسمحوا لي أن أختتم بالكلام عن المعايير. حينما كنت في كوسوفو قبيل اندلاع أعمال العنف، أدهشني شيء في سوء الفهم – الذي اعتقد أنه لا يزال موجودا فيما بين العديدين في كوسوفو – بشأن طابع الجهود التي نبذلها في مجال المعايير. فيرى العديدون جدا أن المعايير هي تعقيد مصطنع يفرضها المجتمع الدولي لإيجاد نوع من المجتمع المثالي. وحاولت أن أوضح أن المجتمع الدولي يرى أن المعايير ليست بالتأكيد ممارسة اصطناعية. فهي أساس لا غنى عنه للمجتمع المستقر الذي يمكن لمختلف المجتمعات المحلية أن تعيش في ظله في سلام ورخاء من دون الوجود الكثيف لقوة كوسوفو أو بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. واعتقد أننا نحتاج إلى نقل تلك الرسالة بقوة شديدة. فالمعايير ليست موجودة لإرضاء المجتمع الدولي؛ أنها موجودة لمساعدة أبناء كوسوفو على ما يستحقونه من استقرار ورخاء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.